الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٣٧
الثلاثاء، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي ..... (كوت ديفوار)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٩٥ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية الاجتماعية بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة: المؤتمر الدولي المعني بالأسر

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة أولا الى السكرتير البرلماني لوزارة الرعاية الاجتماعية في جمهورية هنغاريا، السيد ميهالي كوكيني.

السيد كوكيني (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أذكر بأن حكومة جمهورية هنغاريا شاركت بسرور وإخلاص وحماس في مبادرة الأمم المتحدة الداعية الى جعل عام ١٩٩٤ سنة دولية للأسرة. ولقد كان الدافع لسرورنا وإخلاصنا هو إدراكنا أن الأسرة مورد أساسي للمجتمع المحلي وللمجتمع الكبير، وأنه نظرا للتناقضات العديدة الملازمة للعالم المعاصر فإن جانبا متزايدا من الأسر يحتاج الى دعم اجتماعي مستمر.

وهذه الحاجة الى الدعم تتجلى في هنغاريا في الوقت الحالي بشكل خاص. وكما يدرك الأعضاء، فإن بلادي في مرحلة انتقالية. وقد ولدت هذه العملية المصحوبة بركود اقتصادي العديد من التناقضات الاجتماعية. وقد وصف البعض حكومتنا، وسائر حكومات أوروبا الوسطى والشرقية المتأثرة بأنها تتقلب بين ناري ميزانية الدولة المثقلة بأعباء تفوق طاقتها، وفقدان الشعبية السياسية بسبب إصلاح الميزانية الاجتماعية على نحو ينتقص من شمول الفوائد التي توفرها للناس. ويحتاج هذا السيناريو الى بذل جهود متزايدة لتوعية الجمهور بشأن صلاحية شتى الخيارات، وبشأن التكاليف الطويلة الأجل لمحاولة الإبقاء على نظام متهالك بالفعل، وبشأن قوة التضامن القائم على الأسر المتعاونة.

وفي بلادي، توافق جميع العناصر السياسية ذات الشأن على الشعار الذي تطرحه الأمم المتحدة من أجل هذه السنة: "بناء أصغر وحدة ديمقراطية في قلب المجتمع". فنحن ندرك ونسلم بأن الأسرة هي قلب المجتمع وهي أيضا أصغر وحدة من وحدات الديمقراطية. نحن نؤمن بأن الديمقراطية تبدأ بالأسرة. ولا يمكن أن ينبني المجتمع الديمقراطي إلا على أساس من أسر ديمقراطية. وبالمقابل لا تستطيع الأسر التي تتصف بالديمقراطية في علاقاتها الداخلية، أن تنمو وأن تؤدي دورها إلا في المجتمعات الديمقراطية وحدها.

94-86730

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

وفي هنغاريا، لم يقصد بالسنة الدولية للأسرة، وفقا لتوصيات الأمم المتحدة، أن تكون عملا وحيدا منعزلا أو حملة نموذجية. فقد اعتبرت فرصة لاسترعاء الانتباه الى مشاكل الأسر، ولعلها تصبح بذلك فرصة للبدء في اجراءات سياسية واجتماعية رشيدة يكون لها تأثير نافع ودائم على حياة الأسر.

إن التأثير المباشر للتغييرات الديمغرافية غير المواتية على الحياة الأسرية يتجلى في الانخفاض المستمر لعدد الأطفال في الأسرة الواحدة في هنغاريا وكذلك في كثير من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية الأخرى. ولا ينبغي النظر في هذه القضية من وجهة نظر السياسة الاجتماعية وحدها. فكما نعرف كلنا، فإن إحاطة الطفل بمجتمع من الأشقاء والشقيقات يخلق له بيئة أفضل وأصح من الناحية الاجتماعية. ويعتمد عدد الأطفال الى حد ما على سلم القيم السائد في الأسرة. ومن ذلك على سبيل المثال: الى أي حد يتوفر الحافز والعزيمة لدى الوالدين لتحمل مسؤولية تنشئة المزيد من الأطفال؟ ومن ناحية ثانية، هناك أيضا عوامل اقتصادية تؤخذ في الاعتبار: هل هناك موارد كافية لإعالة مزيد من الأطفال بدون إنزال مستوى معيشة الأسرة الى ما دون المتوسط السائد في المجتمع؟ إننا ننوي أخذ هذين العاملين بعين الاعتبار عند وضع السياسة الاجتماعية الهنغارية. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بتطوير سياسة اجتماعية توفر دعما أشمل للأسر التي لديها أطفال عديدون.

بالنسبة للتدابير الحكومية، فإن نظام إعانات الأسرة سيطور في هنغاريا. ونعتزم تقديم مزيد من التدابير المواتية للوالدين العاطلين عن العمل وللأسر الفقيرة التي لديها عدة أطفال. وسيبدأ تقديم إعانة لرعاية الطفل، بشرط المواطنة، اعتبارا من أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وقد بدأت بالفعل الإعدادات التشريعية لإصدار القانون الخاص برعاية الطفل وحمايته. وستقدم الحكومة مشروع القانون الى البرلمان في أوائل العام القادم.

واذا أضع هذا في الحسبان، اسمحوا لي أن أثير نقطة أخرى تستحق مزيدا من البحث. لا يوجد بيان صادر عن الأمم المتحدة بشأن المبادئ التوجيهية لسياسة الأسرة، على غرار إعلان حقوق الطفل. ومثل هذه الوثيقة يمكن أن تعزز صياغة استراتيجيات وطنية للأسرة لدى الدول الأعضاء. ولعل مؤتمر القمة القادم للتنمية الاجتماعية يمعن النظر في هذه القضية.

لقد اتسمت السنة الدولية للأسرة بالعديد من البرامج الوطنية والدولية في هنغاريا. ومن بين الأحداث الدولية، يمكننا أن نذكر مؤتمرات الأسرة التي عقدت بالمشاركة مع بلدان مجاورة لنا. وقد التقت خلال هذه المناسبات، أسر عديدة مما يبين أن الحدود والأسوار التي كانت تفصل بينها فيما مضى قد اختفت الآن. كما يتعين عليّ أن أنوه بالبوادر النبيلة التي أبدتها أسرنا التي خفت الى معاونة أسر اللاجئين التي أقصيت عن ديارها. كما أن المنظمات الخيرية الدولية قد قدمت عونا عظيما في هذا الصدد.

وأود أن أعرب كذلك عن شكرنا لممثلي الدول الحاضرة هنا التي زادتنا علما ببرامجها الوطنية. ونحن نرى في برنامج "المدينة الراعية للأسرة" الذي وضعته "صولت ليك سيتي" مبادرة ممتازة. وقد انضمت اليه في هذه السنة أكثر من ٢١ مدينة هنغارية، ومن المنتوى في السنوات القادمة تشغيل شبكة اتصال دولية بين المدن الراعية للأسرة.

وأرى أن من المهم للغاية تغيير مفهومنا الحالي للأسرة. فبالخروج به من الأطر الضيقة، يُكفل حق التعايش - حسبما قالت فأحسنت القول الوزيرة النمساوية ماريه روتش - كالات في المؤتمر الثالث والعشرين لوزراء شؤون الأسرة في باريس - لكل الأشخاص الذين يتألف منهم مجتمع الأجيال المتعاقبة التي يتحمل كل جيل منها المسؤولية عن الجيل الآخر في داخل الأسرة. ويمكننا الآن أن ننظر الى الأمم المتحدة بنفس الطريقة: كأسرة من الأمم تتحمل كل أمة منها المسؤولية عن الأمم الأخرى.

وفي سياق السنة الدولية للأسرة اختارت هنغاريا درب التنمية بإيثار الأسرة. وشعارنا للسنة الدولية للأسرة يعبر عن ذلك تعبيرا جيدا: كل إنسان يحتاج الى أسرة، والأسرة تعول على كل فرد فيها. ونحن نشكر الجمعية العامة لأنها أعطتنا هذه السنة.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أتلو رسالة من السيدة سوزانا غونتز، قرينة سعادة رئيس الجمهورية الهنغارية الى المشاركين في المؤتمر الدولي المعني بالأسر في نيويورك.

"أود أن أغتنم هذه المناسبة لأعرب عن تقديري للجهود القيمة التي تبذلها الأمم المتحدة للبحث عن حلول وإجابات لما تثيره المشاكل الاجتماعية من أسئلة ملحة نواجهها اليوم. وأعتقد اعتقادا راسخا بأن الأسرة، بوصفها أصغر نواة في

المجتمع، هي أنسب خلية يطلع فيها الناس على جميع أشكال التقاليد، وفي الوقت ذاته يتعلمون فيها شتى قواعد حياتنا الاجتماعية. لذلك، أعتقد أن ثمة حاجة ماسة للاعتراف بدور الأسرة الذي لا بديل عنه، ولبذل كل جهد لاستعادة احترامها وذلك لصالح البشرية والأجيال القادمة. وبصفتي أما وزوجة لرئيس جمهورية هنغاريا، يحدوني الأمل في أن أتمكن، بأنشطتي الخيرية المتواضعة، من الإسهام في إنعاش الأسرة في هنغاريا. وأتمنى للجمعية العامة أطيب التمنيات في عملها وكل نجاح في جهودها النبيلة".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة ألكساندر لوتشاك، نائب رئيس الوزراء ووزير التربية في بولندا.

السيد لوتشاك (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أخاطب هذا المحفل الذي يضم ممثلي الدول من جميع أنحاء العالم.

وإنه لمن دواعي ارتياحي البالغ أن بولندا كانت أول من بادر بالدعوة إلى إعلان سنة دولية للأسرة، ولذلك بعد دعوتها الأسبق إلى صياغة اتفاقية بشأن حقوق الطفل. ونحن إذ نادينا بأن تعلن الأمم المتحدة هذه السنة سنة دولية للأسرة إنما كنا نسترشد بإيماننا بأن الأسرة تضطلع دوما بدور أساسي في حياة الأفراد والمجتمع على حد سواء. فهي تقوم بمهام بالغة الأهمية، على كل من الصعيدين الاقتصادي والتربوي. وهي تمكّن الناس من التعبير عما يجول في نفوسهم في الحياة اليومية وتحفز المشاعر الإيجابية لديهم.

إن الأسرة تشكل حقا وحدة اجتماعية عامة يتحقق بها الإدماج الوثيق لمصالح الفرد مع مصالح المجموع. وهي، في جوهر الأمر، تؤدي نفس الدور في جميع البلدان، بغض النظر عن نظمها الاجتماعية والاقتصادية، ومعتقداتها الدينية أو الاجتماعية وظروفها الإقليمية. وتوجه المراجع العليا، الأخلاقية والسياسية والدينية، جل اهتمامها إلى الأسرة بوصفها أدوم رصيد، والموطن الأكبر للأمل بالنسبة للمستقبل، لأن الأسرة هي المربي الأول الذي لا بديل له، والأساس الوطيد لنقل حصيلة القيم والخبرات فيما بين الأجيال.

لقد دأب شعب بولندا دوما على الاعتزاز بحياة الأسرة. فالأسرة البولندية ظلت حارسة للثقافة الوطنية وراحت تنقل قيمها إلى الأجيال الناشئة، حتى بعد اختفاء البلاد من خريطة العالم السياسية في القرن الثامن عشر. وبذلك لعبت الأسرة دورا متميزا في الحفاظ على الهوية الوطنية.

إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأساسية في عالم اليوم لها آثارها على وظائف الأسر. ونتيجة لذلك، تتغير الأولويات في القيم الاجتماعية والفردية، كما تتغير معايير وأنماط وطرائق الحياة. لكن ما من شيء يمكن أن يكون بديلا عن الأسرة في وظائفها التربوية والاجتماعية. لذلك، من الأهمية القصوى استرعاء انتباه المجتمع الدولي إلى ضرورة إيجاد نهج شامل تجاه الأسرة من أجل ضمان تطور الأسرة وتوفير ظروف معيشة مرضية لها ومدها بالحماية اللازمة.

لقد عالج المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان، الذي عقد في فيينا في العام الماضي، هذه القضايا إلى حد ما. كما تقوم شتى المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بمواصلة بحث نفس القضايا. إن الوثائق الصادرة عن هذه المحافل، بما فيها الوثيقة الختامية لمؤتمر القاهرة الأخير المعني بالسكان والتنمية، وأحكام معاهدة ماستريخت، التي تتناول السياسات الاجتماعية، والمقترح البابوي بوضع ميثاق لحقوق الأسرة، وكل هذه أمثلة نسوقها على سبيل المثال لا الحصر، على السعي إلى تحديد معالم سياسة عالمية تجاه الأسرة. وجاري بذل الجهد لصياغة إعلان عالمي لحقوق الأسرة يمكن أن تعتمده الجمعية العامة. وهذه بالتأكيد مهمة صعبة نظرا لاختلاف تقاليد الحياة الأسرية في مختلف البلدان. إلا أني آمل أن يتسنى تخطي العقبات التي تعترض طريق إصدار مثل هذا الإعلان.

وتقتضي التغيرات الشاملة التي تحدث الآن في بولندا، بما في ذلك مرحلة الانتقال المتقدمة نحو الاقتصاد السوقي، الإسراع بوضع مفهوم جديد للسياسات الاجتماعية، خصوصا فيما يتعلق بالأسر. ومن المهم أن يتم إدماج هذه الجهود في نظام متماسك يشمل اللوائح التنظيمية القانونية، والإعانات المالية والعينية، والخدمات التي تقدمها المؤسسات العامة.

وخلال عمليات التحول الجارية في بولندا، يوجد عدد كبير من الظواهر السلبية التي تؤثر على الأسر نذكر منها: انخفاض مستويات المعيشة؛ وتزايد البطالة؛ والهجرة أو البحث عن العمل في الخارج. كما أن التسهيلات

الائتمانية اللازمة للإسكان شحيحة وعالية التكلفة . وقد أحدثت الشركات تخفيضا جذريا في نطاق المزايا الاجتماعية التي توفرها. ونتيجة لذلك، تناقص الأمن الاقتصادي والاجتماعي للعديد من الأسر. ويتعين على الحكومة أن تلطف من حدة الآثار الجانبية السلبية للمرحلة الانتقالية دون أن تعدل الاتجاه الأساسي للإصلاح.

وخلال السنة الدولية للأسرة، اتخذت حكومة بولندا إجراءات محددة لصالح الأسرة تشمل ما يلي:

- وضع برنامج للسياسات الاقتصادية والاجتماعية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٧ يتضمن حزمة متكاملة من التدابير لصالح الأسرة. وقد بدئ فعلا تطبيق بعض التدابير التي تشمل هذا البرنامج.

- إخضاع عملية إصلاح نظام الضمان الاجتماعي لتحليل مكثف.

- إدخال مزايا ضريبية لصالح المتزوجين والأسر التي يرأسها أحد الوالدين فقط.

- تنفيذ برنامج محسن لرعاية الصحية للأمومة والطفولة والشبيبة.

- التخطيط لإدخال نظام طبيب الأسرة.

- إنشاء مستشفيات ميسرة لاستقبال الأسر.

- بدء العمل في برنامج لتخفيض الديون للمدارس العامة التي انتقلت ملكيتها الى المجالس المحلية، وذلك بإعانات من ميزانية الدولة.

- تغطية الفوائد المتأخرة، المستحقة للمصارف عن قروض الإسكان، من ميزانية الدولة.

- اتخاذ خطوات مخصصة عديدة لمساعدة الأطفال المعوقين والشبيبة.

ونحن ندرك أن جميع هذه التدابير ليست كافية بتاتا. ولكن من المؤسف أن الحالة الاقتصادية الراهنة في بلدنا لا تسمح لنا بأن نفعل أكثر من ذلك، كما أنه ليس بوسعنا أن نزيد من العجز الحالي في ميزانيتنا.

لقد أحسنت الأمم المتحدة صنعا بتركيزها على الأسرة في عام ١٩٩٤. فأصبحت الأسرة موضوع تعاون دولي بناء ونشط وواسع النطاق. فدعم الأسرة مسؤولية اجتماعية أساسية بالنسبة لكل دولة من الدول الأعضاء، مهما كانت نظمها السياسية والاجتماعية، وبغض النظر عن الاختلافات الموجودة من ناحية الديانة أو التقاليد، واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لمنسق السنة الدولية للأسرة وموظفيه لوفائهم بمسؤولياتهم المتمثلة في التحضير الناجح لهذه المناسبة الهامة.

وقد تم في بولندا استهلال أنشطة عديدة تتصل اتصالا مباشرا بالسنة الدولية للأسرة. ففي نيسان/ابريل الماضي، استضفنا من وارسو المؤتمر الدولي الثامن عشر للأسر الذي تم تنظيمه بتعاون وثيق مع المنظمة العالمية للأسرة وبدعم كبير من الكنيسة الكاثوليكية في بولندا.

وتم أيضا إقامة مناسبات أخرى أصغر حجما، من بينها المؤتمر الذي نظمه اتحاد المستهلكين البولنديين ومن المنتوى عقد المزيد من الندوات والمؤتمرات المعنية بالأسرة.

وتقوم اللجنة الوطنية للسنة الدولية للأسرة بجهود نشطة في بولندا. وكانت هذه اللجنة قد أنشئت بمبادرة من البرلمان البولندي ويتولى رئاستها رئيس مجلس النواب. ومن أعلى أولويات اللجنة، تمشيا مع المبادئ التوجيهية التي حددتها الأمم المتحدة، البدء في اتخاذ اجراءات وطنية ومحلية من أجل تخفيف حدة مشاق الحياة اليومية للأسر، وللمساعدة في حسم الصراعات التي تنشأ داخل الأسرة.

وقد نجحت هذه اللجنة في تنظيم مصايف لعدد كبير من الأطفال المنتمين لأسر منخفضة الدخل والأطفال الذين يحتاجون الى رعاية خاصة. وتم، بناء على مبادرة منها، تشكيل عدد من اللجان المحلية في المقاطعات. وقد قامت هذه اللجان، بالاشتراك مع منظمات غير حكومية أخرى، ببدء أنشطة للرعاية الاجتماعية، وإسداء المشورة للنساء، وإنشاء نواد ومراكز لرعاية الأطفال والمسنين والشباب من الأسر منخفضة الدخل ومن الأسر المعرضة للمخاطر.

وبذلك سيسهم الاحتفال بالسنة الدولية للأسرة في بلدي في إقدام الحكومة والمنظمات غير الحكومية على توفير شتى أشكال المساعدة الى الأسر وأعضائها في

هذه الفترة الصعبة من التحولات الشاملة التي نمر بها، وتحقيقا لهذه الغاية، حددت اللجنة الوطنية البولندية التدابير التالية كأهداف وأعمال متابعة طويلة الأجل للسنة الدولية: وضع برنامج عمل وطني لصالح الأسرة والمرأة والشباب؛ وإجراء التعديلات اللازمة في القوانين واللوائح بغية تحسين الأحوال المعيشية للأسرة وتحسين الرفاه للشباب؛ واتخاذ تدابير وطنية ومحلية لتخفيف مشاق الحياة اليومية للأسر؛ وحفز وسائط الاعلام على الاهتمام بقضايا الأسرة؛ وتعزيز قيم من قبيل الاحترام المتبادل والتسامح والتضامن والإحساس بالمسؤولية داخل الأسرة؛ وإقناع الباحثين بضرورة معالجة مواضيع الأسرة الحديثة ومناظيرها؛ وتنظيم مؤتمرات عن دور الأسرة ومهمتها في ظل ظروف التنمية الاجتماعية الحالية، وزيادة التعاون مع المنظمات الوطنية والدولية فيما يتعلق بالقضايا المتصلة بالأسرة.

ونحن قد عقدنا العزم على أن نواصل العمل معا من أجل تحقيق التنمية المتعددة الأوجه للأسرة، مستفيدين من المناسبات الدولية المقبلة مثل القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي ستعقد في كوبنهاغن في الربيع القادم، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي سيعقد في بيجينغ في الخريف القادم.

وعندما تنتهي السنة الدولية، ينبغي أن يستمر الاهتمام برفاه الأسرة واستقرارها وتنميتها المطردة، وأن يكون في صلب اهتمامات المجتمع الدولي ، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الاقليمية والمنظمات غير الحكومية. وتؤيد حكومة بلدي تمام التأييد تمديد الجهود الرامية الى تحقيق الأهداف النبيلة للسنة الدولية للأسرة، وتشاطر الأمم المتحدة في التزامها الدائم بالأسرة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد سوارس (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من دواعي الشرف العظيم لي أن أخاطب المؤتمر الدولي للأسر بالنيابة عن بلدي، وأن تتاح لي هذه الفرصة لكي أعرب عن آرائي في قضايا حاسمة كالقضايا المتصلة بالسنة الدولية للأسرة.

لقد تكلم من قبل السكرتير البرلماني للوزارة الاتحادية لشؤون الأسر وكبار السن في المانيا مخاطبا المؤتمر باسم الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي معربا عن مواقف تؤيدها البرتغال تأييدا تاما. إلا أني أود أن أنقل اليكم بعض التأملات المتصلة بمسائل نهتم بها اهتماما شديدا في بلدي.

عندما أعلن عام ١٩٩٤ سنة دولية للأسرة، كررت الجمعية العامة التأكيد على أن الأمم المتحدة تدرك أن الأسر هي الوحدات الأساسية للحياة الاجتماعية. وبنفس النبرة، تدعو صكوك الأمم المتحدة الرئيسية المعنية بحقوق الانسان والسياسة الاجتماعية الى تقديم أوسع حماية ممكنة للأسرة.

تحتل الأسرة في بلدي مكانا رئيسيا في النظام السياسي والاجتماعي. ونحن نعتقد أن الأسرة عنصر أساسي في تحقيق التلاحم في النسيج الاجتماعي. ففي داخل الأسرة يستطيع الأفراد أن يبدأوا في تنمية شخصياتهم كي يحققوا ذواتهم كبشر، وفي داخل الأسر تستطيع الأجيال المختلفة أن تجد فرصا أفضل للتجمع والتفاعل.

وقد وجدت هذه الشواغل مكانا في الدستور البرتغالي الذي ينص على أن الأسرة، باعتبارها وحدة أساسية للمجتمع، تستحق حماية المجتمع والدولة وتهيئة جميع الظروف الضرورية كيما يحقق أفرادها ذواتهم.

والأسرة كمصدر للقيم الأخلاقية حقيقة قديمة العهد بالنسبة لنا، حقيقة صمدت لاختبار الزمن وقاومت تحديات تقلب الأهواء والظروف. وتأخذ السياسة البرتغالية بشأن الأسرة في اعتبارها عوامل العصرنة والتقدم وتستمد الهامها من اعتبارات التنمية وتحسين أحوال الحياة المادية، غير أنها تظل ملتزمة بعمق بالقيم الانسانية الطابع لشعب ودولة تمتد جذورهما في التاريخ عبر قرون كثيرة.

لذلك فإن السنة الدولية للأسرة تعتبر، من وجهة النظر البرتغالية، مبادرة جديرة بالترحيب البالغ، وقد شاركت البرتغال في الاحتفال بها بعاطفة صادقة. وأود الاشارة الى أننا أنشأنا لجنة للسنة الدولية للأسرة برئاسة رئيس الوزراء. وقد اضطلعت اللجنة، من جملة أنشطة، ببرنامج لرفع الوعي الجماهيري بموضوع "الأسرة هي قيمة يتعين تشجيعها" وقد قامت اللجنة بعملها بالتعاون الوثيق مع السلطات المحلية والاقليمية، والمدارس، والكنائس، والمنظمات غير

الحكومية، من أجل تحقيق هدف خلق درجة أكبر من الوعي، في أوساط صناع السياسة العامة ولدى الجمهور بصفة عامة، بالأسرة بوصفها الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع.

وأود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لشكر منسق السنة الدولية للأسرة السيد هنريك سوكالسكي على الدعم الذي قدمه لنا ولتهنئته هو وزملائه على العمل الممتاز الذي تم القيام به حتى الآن.

وينبغي أن تكون السنة الدولية للأسرة نقطة الانطلاق في عملية طويلة الأجل. فمتابعتها تستحق اهتماما خاصا. ويجب أن نكفل ترجمة الأفكار والتوصيات التي طرحت الى أعمال محددة.

وسيعقد في السنة القادمة مؤتمران عالميان هامان، هما القمة العالمية للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والذي سيعقد في بيجينغ - حيث ستكون القضايا المتصلة بالأسرة في قلب المداولات. وفي هذا السياق، أود إبراز شواغلنا الرئيسية بالنسبة لسياسات الأسرة.

فهدفنا الأساس أن ننهض بأوسع حماية ومساعدة ممكنة للأسرة بوصفها الوحدة الأساسية في المجتمع، بحيث تستطيع تحمل مسؤولياتها بالكامل داخل المجتمع، وأن نكفل في نفس الوقت تعزيز تمتع جميع أفراد الأسرة بحقوق الانسان بشكل متساوي وكامل، مع التأكيد بصفة خاصة على مساواة المرأة في الحقوق والمسؤوليات والمشاركة.

وكما سبق وأن ذكرنا مرارا في مناسبات أخرى، فإن الأسرة، بوصفها الوحدة الجماعية الطبيعية والأساسية للمجتمع، هي أكمل انعكاس لمواطن القوة والضعف في المجتمع وبذلك تكون الأسرة الإطار المثالي للنهج المتكامل والشامل إزاء القضايا الاجتماعية. وتشجيع الأسرة القوية والدينامية إنما هو عنصر هام في بناء مجتمع قوي وديمقراطي وديناميي بالمثل.

وختاما، اسمحوا لي أن أعرب عن الأمل في أن تساهم أعمال السنة الدولية للأسرة في إنجاز أحد المواضيع المحورية للأمم المتحدة - ألا وهو بناء أصغر شكل من أشكال الديمقراطية في قلب المجتمع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي هو السكرتيرة الدائمة لوزارة العمل والخدمات البشرية والضمان الاجتماعي في جمهورية غيانا، السيدة كلوديت مور، وأعطيها الكلمة الآن.

السيدة مور (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): انه لمن دواعي الشرف الكبير لي حقا أن أخاطب هذا الاجتماع بشأن مسألة لها أهمية بالغة لبلدي، وللمجتمع الدولي للأمم. وإنني أحمل معي أملا في أن تساعد هذه المداولة على تعزيز أعمالنا في السنة الدولية للأسرة، لاسيما في بلورة خطة عمل دولية.

إن للأسرة مركزا عزيزا في غيانا التي هي وطن لستة شعوب يجمعها مصير واد. فنحن نؤمن بالقول المأثور بأن قوة الأمة من قوة أسرها. والواقع ان رئيس جمهورية غيانا التعاونية ذكر في خطاب له في اجتماع شعبي بمناسبة الاحتفال ببدء السنة الدولية للأسرة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، أنه:

> "غني عن البيان أن الأسرة هي نواة جميع أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فهي كيان يوحده الدم وتربطه وحدة القصد كما تربطه قبل كل شيء التقاليد. وهذه النواة الأسرية تؤثر على الأجيال المقبلة".

وقد جاء اعلان الأمم المتحدة لسنة ١٩٩٤ بوصفها السنة الدولية للأسرة في وقته وأتاح لنا الفرصة، ليس فقط لكي نعيد التركيز على أهمية الأسرة، وإنما لكي نضع أيضا خطة عمل وطنية تستطيع أن تنقلنا أن ما بعد نهاية عام ١٩٩٤ وإلى القرن الواحد والعشرين.

وفي هذا الخصوص، أنشئت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ لجنة تنسيق وطنية لتحقيق تلك الجهود. وكانت أهداف اللجنة الوطنية: أولا، زيادة الوعي بالقضايا الأسرية على مستوى الحكومة وكذلك على مستوى القطاع الخاص؛ وثانيا، الحث على بذل جهود للاستجابة للمشاكل التي تؤثر على حالة الأسرة وتتأثر بها؛ وتحسين التعاون فيما بين المنظمات الوطنية وغير الحكومية وفي دعم الأنشطة المتعددة القطاعات؛ وأخيرا البناء على نتائج الأنشطة الدولية المتعلقة بالمرأة والشباب والمسنين والعجزة.

وبالنظر إلى الأهداف العريضة والاهتمام الجاد بكل هدف، رئي أن من المستصوب انشاء لجان فرعية تحت العناوين التالية: النواحي الأخلاقية والقانونية، والمعوقون، والشباب، وبيئة العمل. وقد اختير أعضاء اللجان الفرعية من الوكالات الحكومية ومن المنظمات غير الحكومية.

بيد أننا لم نتوقف عند هذا الحد، إذ كان هناك ادراك بأنه يتعين توعية الجمهور. ومن ثم وجه وزير العمل والخدمات البشرية والضمان الاجتماعي، الذي اختيرت وزارته كنقطة اتصال، رسالة مناسبة للعام الجديد أوجز فيها موضوع السنة الدولية وأهدافها وبرنامجها. كما أعرب عن الأمل في أن تؤدي الأنشطة إلى:

"ترك انطباع دائم في أذهاننا، وأن ترشد على الدوام أعمالنا المتصلة بالارتقاء بالأسرة وبأمتنا".

وعقب هذا الاعلان مباشرة، بادرت المنظمات غير الحكومية، وعلى وجه الخصوص الكنيسة، إلى عقد احتفال استهلالي كان المتكلم الرئيسي فيه صاحب الفخامة الدكتور تشيدي جاغان رئيس جمهورية غيانا. وقد امتدت برامج التوعية طوال آذار/مارس ١٩٩٤ وشارك فيها مسؤولون حكوميون علاوة على أسر غيانية.

سأركز الآن على العمل الأكثر جدية الذي تقوم به اللجان الفرعية التي أشرت إليها فيما سبق.

لقد وضعت اللجنة الفرعية للنواحي الأخلاقية والقانونية مشروع قانون للأسرة. وقد تم نشره في أنحاء البلاد في يوم ١٥ أيار/مايو ١٩٩٤، الذي احتفلنا به باعتباره اليوم الدولي للأسر. وسيستمر العمل في صياغة المشروع بغية تضمينه جميع الآراء والقضايا التي ينبغي أن يتضمنها القانون. وقد بدأت هذه اللجنة الفرعية العمل في بحث مقترحات مقدمة لإنشاء محكمة أسرية بمساهمة من كبار الحقوقيين.

وستنفذ اللجنة الفرعية للمعوقين عما قريب الخطط التي وضعت للاحتفال بما سمي شهر التوعية بالمعوقين، وسيبدأ هذا الشهر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ ويختتم في ٣ كانون الأول/ديسمبر احتفالا باليوم الدولي للمعوقين.

إن الأنشطة المخطط لها ستركز على المتخلفين عقليا، والمعوقين جسديا، والمعوقين بصريا، وفاقدي السمع والبصر. إن وزارة الصحة، باعتبارها الوزارة الرائدة في غيانا في مجال المعوقين بصد إعادة تنظيم لجنة إعادة التأهيل الوطنية وتوسيعها، لتصبح اللجنة الوطنية للمعوقين وسيكون من أولى مهامها وضع سياسة وطنية بشأن المعوقين.

ويمكن وصف غيانا بأنها بلد فتي حيث أن ٤٠ في المائة من سكانها، أو أكثر هم دون سن ٣٥. وقد اضطلعنا، بالتعاون مع برنامج الكمنولث للشباب وكجزء من احتفالاتنا، ببرامج لإبراز أهمية الشباب، والدور التكاملي لأفراد الأسرة في تنمية مهارات القراءة والكتابة، والتوعية المدنية والتثقيف الأخلاقي وقيم الأسرة.

وهذا النهج، الذي يتضمن قيام أعضاء المجتمع المتعلمين بتدريب وتوجيه من يعدون من أنصاف المتعلمين نهج قصد به التشديد على وضع الأسرة ومركزها باعتبارها مؤسسة اجتماعية أساسية، وتقوية الروابط الأسرية، وإحداث أثر مضاعف في بقية المجتمع.

لقد قدمت الحكومة، اتساقا مع التزامها بالشباب، ورقة بشأن السياسة الوطنية للشباب في حزيران/يونيه ١٩٩٤. القصد منها هو أن توفر الآليات لجيل الشباب مجالا للتعبير عن الذات، وأن تتيح إمكانية سليمة لتطوير البرامج.

ومن جهة أخرى توجه اللجنة المعنية ببيئة العمل جهودها صوب كفالة إشراك القطاع الخاص ومؤسسات الخدمة الاجتماعية في المساعدة على تحسين ظروف العمل بالنسبة للأفراد الذين يتحملون مسؤوليات أسرية. ولقد حددنا كنقطة تركيز رئيسية تحقيق هدف منظمة العمل الدولية المتمثل في التصديق على الاتفاقية رقم ١٥٦ أثناء هذه السنة أو بعدها بقليل. وفي آب/أغسطس ١٩٩٤ عقدت حلقة عمل وطنية، بمشاركة ممثلي الحكومة ونقابات العمال والموظفين والمنظمات غير الحكومية. ومن الجدير بالذكر أن غيانا قد استوفت، بناء على ذلك، جميع المتطلبات القانونية الأولية للمصادقة على هذه الاتفاقية.

وبعد التصديق على الاتفاقيات ١٠٠ و ١١١ و١٤٢، أصبح دستور غيانا يعطي لجميع المواطنين الحق في العمل وفي الاختيار الحر وفقا للمقتضيات الاجتماعية والمؤهلات الشخصية. كما ينص على تمتع كل الرجال والنساء بحقوق متساوية وبنفس المركز القانوني في جميع

مجالات الحياة الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قانون الحقوق المتساوية لعام ١٩٩٠ يزيل جميع أشكال التمييز على أساس الجنس، ويكفل تكافؤ الفرص للرجال والنساء. ولهذا تركز عمل اللجنة على إيجاد البنية الاجتماعية الأساسية لتخفيف عبء مسؤوليات الأسرة على إنتاجية العمال.

يجري حاليا دراسة إمكانية إنشاء مرافق للرعاية الكافية للأطفال المنتظمين وغير المنتظمين في المدارس، ولكبار السن وغيرهم من أفراد الأسرة. وكامتداد لعملنا في هذا المجال، ستنضم غيانا إلى البلدان الأخرى في الكاريبي في حلقة عمل إقليمية في وقت لاحق من السنة. ومن المأمول فيه أن تتضافر الجهود عندئذ لتطوير استراتيجيات من أجل تنفيذ الاتفاقية على المستوى الإقليمي.

لقد أبدت غيانا التزامها بـ "بزوغ نظام إنساني عالمي" تتركز فيه جهود التنمية والتعاون الدوليين على رعاية الناس. إن ظروف الأفراد الذين تتألف منهم وحدة الأسرة عديدة ومتنوعة. ولكن إذا ما قدمت للأسر الموارد ووسائل الدعم اللازمة عن طريق التشريعات والسياسات الملائمة، أمكنها أن تضطلع بدور كبير في النهوض بالتنمية.

إن التغيرات في هيكل الأسرة وتشكيلها تتخذ طابعا عالميا تقريبا، إلا أنه ينبغي الحفاظ على الوظائف الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية الهامة التي تؤديها الأسر ونقلها إلى الأجيال التالية. ولهذا ستحرص غيانا على أن تفيد خطة العمل من مداولات وأنشطة السنة الدولية للأسرة، واضعة أهدافا مناسبة لوضعنا المحلي على أن تتماشى مع عالمية الأسرة البشرية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد بدأت الجلسة الساعة ١٠/١٠، ولكن لم يكن حاضرا في هذا القاعة سوى ثمانية وفود من أصل ١٨٤ وفدا. والوفود الثمانية، التي تتضمن وفود أول ثلاثة متكلمين في المناقشة، هي وفود ألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، والبرتغال، وبولندا، ومصر، والهند، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مرسيدس بوليدو دى بريسينيو، وزيرة الأسرة في فنزويلا.

السيدة بوليدو دى بريسينيو (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): تعلق حكومة فنزويلا أهمية خاصة على مناقشة القضايا الاجتماعية. وعندما نتحدث عن القضايا الاجتماعية فإننا بالضرورة نتطلع إلى العنصر الرئيسي في بناء المجتمع، ألا وهو الأسرة.

إن السنة الدولية للأسرة، بوصفها من الأحداث السياسية والاقتصادية الكبرى التي تؤثر على حياتنا، تظل محورا للعمل وللإعتراف بأن تطلعات المجتمع تتجاوز الأشياء الظاهرة الغنية عن البيان، تتجاوز مجرد تلبية الاحتياجات الأساسية باحثة عن تحقيق آمال الناس وقيمهم.

لقد استقبلت فنزويلا موجات كبيرة من المهاجرين. ومجتمعنا يتحلى، في إطار خليطه المؤلف من أعراق مختلفة، بقيم المساواة بين البشر. والأسرة في مجتمعنا هي مكان يلتقي فيه التطلع إلى المساواة من ناحية، والتعويض من الناحية الأخرى عن أوجه القصور الكثيرة. إن الثقافات تتجمع في الأسرة، والتعبئة الاجتماعية جزء من هذه الحقيقة.

نحن ندرك أنه قد يكون هناك بعض التمييز، ولكن أولا وقبل أي شيء آخر فإن لدينا مجتمعا يصعب تصنيفه من الناحية الاجتماعية. ولم تتمكن السنوات العديدة من تمجيد النزعة الفردية من تقويض أسرنا. فالحياة اليومية للأسر سمتها الصداقة والتفاعل والتضامن. ونشعر بالامتنان إزاء هذه الفرصة، وفي مثل هذا الوقت الصعب، لتركيز اهتمامنا على الأسرة، وتبين شتى الأشكال التي يتخذها تنظيمها، وذلك كاستجابة واضحة ومرنة على الحاجة للتكيف مع الأزمنة الجديدة، إن حقائق النواقص والتغيرات التي تسود الحياة الأسرية في مجتمعنا - تدلل على أن القرارات المستندة إلى مجرد تحقيق التقدم المادي والتكنولوجي قد عفا عليها الزمن. والآن، وبأكثر من أي وقت مضى، يجب علينا أن نعنى بالقيم الثقافية والتطلعات التي تضفي معنى على حياتنا ونحن نواجه المستقبل.

وكيف يمكن تحقيق التعايش دون تقوية الناس، وهم أساس دورة الحياة بكاملها. إن مؤسسة الأسرة هي الخلية الأساسية، لأننا ولدنا فيها وفيها نعيش وفيها نموت. وحتى آونة قريبة كانت الأسرة مجالا خاصا بمعنى الكلمة؛ ولم نكن نبالي بأمرها؛ ولم نكن نريد الخوض في مناقشات كانت جزءا من الحياة اليومية. كنا نريد أن نكرس جهودنا فقط لضمان الحياة الطبيعية للمجتمع العام. غير أن الواقع هو أن العنف والجريمة

والإساءة والاستعباد باتت اليـــوم جزءا من الحياة الأسرية. إنها جزء من الحياة اليومية لأسرنا التي تنبني على العادات التقليدية وعلى القيم التي يتحدد بها مستقبلنا.

فكيف يمكن أن نتوخى الديمقراطية إذا لم تفهم الأسرة ضرورة تعزيز الصلات الديمقراطية منذ بداية اللحظة الأولى التي نأتي فيها إلى العالم؟ وهل يمكننا أن ندعي القدرة على مواجهة المستقبل دون تحديد الأنواع الصحيحة من العلاقات الاجتماعية أو إذا قصرنا جهودنا على تلبية بعض الاحتياجات الأساسية الجزئية؟ إن الفقر ليس مجرد مسألة مؤشرات اجتماعية. إنه بيئة قوامها السعي إلى مجرد البقاء على قيد الحياة، حيث يفني البشر أنفسهم يوما بعد يوم محاولين التطلع إلى ما وراء الساعات الـ ٢٤ التالية. ففي هذا العالم، لا يوجد الوقت الكافي لتطوير الخيارات أو الفرص أو التطلعات إلى بناء علاقات اجتماعية تتجاوز الآني المباشر.

إن الأبوة المسؤولة، التي هي واقع له وجود في منطقتنا، ليست مجرد مسألة إرادة. ففي أوساط شبابنا اليوم، هناك ٣٠ في المائة لم يدخلوا المدارس، و ٢٠ في المائة آخرون منهم يتركون الدراسة ليعيشو حياة المسغبة. ولا يمكن للمرء أن يكون والدا مسؤولا إذا لم تكن لديه القدرة على توليد الدخل اللازم لتلبية حاجات المنزل. وإذا لم يكن المجتمع قد أعاد تحديد دور الرجل إزاء النهوض بمركز المرأة، وكان معنى الفقر هو ضياع فرص المستقبل، كيف يمكن للمرء أن ينهض بهذه المسؤولية دون أن تؤخذ في الاعتبار كل هذه العوامل؟

لقد تضمنت السنة الدولية للأسرة فتح قنوات جديدة للنقاش في المجتمع الفنزويلي. فالمعوقون؛ والأطفال الذين يعانون من مشكلات خاصة؛ وكبار السن الذين جرى تجاهلهم حتى الآن؛ وأطفال الشوارع؛ والأطفال العاملون؛ وأولئك المستعبدون إلى حد ما في المناطق الريفية؛ والأمهات اللواتي ما زلن هن أنفسهن أطفالا؛ وما نطلق عليه تأنيث الفقر: كل هؤلاء يمثلون حالات لا يمكن معالجة كل حالة منها بمعزل عن غيرها.

إن ثمانية وثلاثين في المائة من السكان في بلادنا - أي ٥٨٠ ٠٠٠ أسرة - يعيشون في حالة من الفقر المدقع. والكثيرون منهم من أبناء المهاجرين. فبلادنا، في هذا السياق، رمز لفرص المستقبل. ولم نتمكن بعد من حرمان أبناء الشعوب الأخرى من هذه الفرصة، ولكن علينا أيضا أن نواجه عجزنا عن العثور على هويتنا الذاتية. فالمشاكل الاجتماعية المرتبطة بالفقر تؤدي إلى قلة المشاركة في المجتمع. والتحدي الذي نواجهه لا يتمثل فقط في إيجاد سياسات للدمج الاجتماعي بل يجب أن نستهدف إيجاد نموذج للتنمية يتيح إدخال قطاعات كبرى في المجتمع، بما لها من ظروف خاصة وحقيقية جدا، ويكفل تغيير طبيعة المشاركة الحالية بغية تحقيق رؤية عامة شاملة.

فماذا كانت الاستراتيجية التي اتبعتها بلادي؟ هناك ثلاث مشاكل كبرى كانت محط اهتمامنا. فهناك الأطفال ممن هم دون سن السادسة. وهنا، بالإضافة إلى مؤشرات الصحة والتغذية والتعليم، نرى توسعا كبيرا في البرامج التي تركز على الأسرة والبرامج المنزلية حيث تقدم للأمهات العاملات اختيارات دمجهن في المجتمع المدني من خلال قنوات تمكنهن من القيام بأعمال تتعدى مجرد تلبية الاحتياجات الأساسية، قنوات للمشاركة في اتخاذ القرارات على الصعيد المحلي؛ وقنوات للاشتراك في عملية تحقيق اللامركزية في البلاد. والمشكلة الرئيسية الثانية هي فئة من تتراوح أعمارهم بين سن الثامنة وسن السادسة عشرة. إننا لم ننس المراهقين. إننا نتكلم فعلا عن أطفال دون سن السادسة وآخرين في سن الـ ١٨. وهذا هو التحدي الاجتماعي الكبير الذي يواجهنا. ولهذا يوجد عندنا برنامج واسع النطاق - مثل صندوق آياكوتشو - الذي يستخدم دخلنا من النفط في تدريب المـوارد البشريـة، فـي مراحـل التعليم العالـي. فلقد خصصنا ٤ بلايين بوليفار لتدريب مواطنينا ودمج شبابنا الذين تتراوح أعمارهم بين سن الـ ٨ وسن الـ ١٦ في سوق العمل.

إن تنويع الاقتصاد المحلي يمكن أن يكون خيارا للمستقبل، لكن في الوقت الراهن، فإن اقتصادنا المحلي غير الرسمي، بدون التكنولوجيا أو الضمـــان الاجتماعـــي لا يحقق شيئا يذكر في سبيل إدماج النشء في المجتمع. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأوجز الخيارات الكبرى التي ينطوي عليها تحديدنا للسياسة الخاصة بالأسرة.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة بورمستري دى ملينارد (أوروغواي).

إن السياسة العامة كانت تركز على العناية بمن يؤلفون القطاعات الأضعف من السكان دون غيرهم، وذلك مجرد جزء من مفهوم الدمج. فالسياسات الخاصة بالأسرة

ينبغي أن تنظر إلى الأسرة كعنصر أساسي من العناصر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وأود أن أثير نقطة أخرى أراها هامة. فبينما يوجد إغراء شديد بالتركيز على القطاعات الأضعف من السكان، نحن بحاجة أيضا إلى إيجاد مجموعات من النخبة تكون لها القدرة على تشكيل وتوجيه تلك القطاعات. فإذا كانت الدولة تود أن تضطلع بدور فيه تأكيد لسلطتها ومركزيتها، فإنها يجب أن تشرك جميع فئات المجتمع المدني، ليس فقط بوصفها محاورة مع الدولة، وإنما كمحاورة مع مجتمع قادر أيضا على التنوع.

ثمة جانبان لتعديل السياسات الأسرية. أولا، نعتقد أن سياساتنا الخاصة بتقديم المساعدة لازمة. فعندما يكون لدينا مثل هذه القطاعات الواسعة من الفقراء، فإننا لا يمكن أن نتوقع منها أن تكون لديها القوة اللازمة للقيام بالرحلة وحدها. وكثيرا ما يقال إننا لا ينبغي أن نعطي السمك للناس، وإنما ينبغي بالأحرى أن نعلمهم كيفية الصيد. إلا أننا نتساءل أليس من الضروري أيضا أن نوفر لهم القوة التي تلزمهم كي يمسكوا بعصا الصنانير؟

الجانب الثاني يتصل بسياسات الاستثمار الاجتماعي التي تتم بها تهيئة الظروف التي تتيح للأسرة الإضطلاع بدورها في بناء الميول الاجتماعية. فلا يمكننا أن نلقي باللوم على الأسر لعدم اضطلاعها بذلك الدور إذا جردناها من الأدوات اللازمة للتغير. ولماذا نضع الأسرة في اعتبارنا في هذه الأيام؟ لأن التقدم التكنولوجي والمادي قد قصرا عن الاستجابة لاحتياجات نمونا كبشر. فإذا كنا نريد فعلا وضع سياسات تقوم على المشاركة العامة - كما تردد في سياق الحديث عن القمة الاجتماعية - لزم أن تسعى السياسة الخاصة بالأسرة إلى قيام علاقات من التكافل، إلى عولمة مشكلات المجتمع؛ وإعادة تفسير معاني قيم الإنصاف والتضامن والمسؤولية المدنية. يجب أن نعيد بناء الروح الجماعية بوصفها تعبيرا عن البشر جميعا. وبهذا وحده يحق لنا القول بأننا نحرص حقا على البشر.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الصين السيد وانغ جيجيان.

السيد وانغ جيجيان (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن الأمم المتحدة أسرة دولية كبيرة تتكون من ١٨٤ دولة عضوا. فليس من اللائق فحسب، بل من المهم جدا، لهذه الأسرة الكبيرة أن تكرس هذه الجلسات التي تعقدها الجمعية العامة للاحتفال بالسنة الدولية للأسرة. وهذا يدل بحد ذاته على أن مسألة الأسرة أصبحت مسألة ذات أهمية أكبر للمجتمع الدولي فضلا عن كونها أصبحت بندا هاما من بنود جدول أعمال الأمم المتحدة.

بالنيابة عن الحكومة الصينية، أود أن أرحب بحرارة بعقد هذه الجلسات. ونحن نقدر تقديرا عميقا العمل المثمر الذي تقوم به الأمانة العامة للأمم المتحدة، والجلسات التحضيرية الإقليمية، وخاصة جهود السيد ساكولسكي، منسق السنة الدولية للأسرة.

منذ أن اتخذت الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين القرار الذي أعلن عام ١٩٩٤ سنة دولية للأسرة، كانت ردود فعل البلدان في جميع أنحاء العالم إيجابية. ولقد انهمكت جميع الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بصفة عامة في أعمال التحضير الواسعة النطاق للسنة الدولية، مع التركيز على الموضوع المحوري للسنة الدولية أي "الانسجام والتقدم للأسرة". وساعدت هذه الأنشطة على لفت انتباه الشعوب الى مسألة الأسرة، وعمقت فهمها لمختلف العناصر الاقتصادية والاجتماعية والسكانية لمسألة الأسرة، وعززت الجهود التي تبذلها مختلف البلدان لوضع أو تعديل سياساتها وبرامجها الأسرية، وشجعت على قيام تعاون دولي في مجال الأسرة.

إن تعليق الأهمية على الأسر وقيمتها كان دوما جزءا هاما من الثقافة الصينية. ولقد تعزز هذا التقليد مع تطور علاقات الأسرة صوب المساواة والديمقراطية والانسجام. ونحن الصينيين كنا، ولا نزال، نفاخر بأسرنا السعيدة المنسجمة ولدى الصين الآن أكثر من ٢٦٠ مليون أسرة تشكل بنية مجتمع الصين الحديث الذي يزخر بحيوية لا سابق لها. والبناء السليم لهذه الأسر، الذي يمكن الناس من العيش بوئام وصداقة، يفضي الى استقرار وتنمية المجتمع بأسره. ولقد استجابت الحكومة الصينية بنشاط للسنة الدولية للأسرة، وقامت بسلسلة من الأنشطة المفيدة منها المناسبات التالية.

فقد تشرفت الصين في أيار/مايو من العام الماضي بدعوة ممثلين أو مراقبين من ٢٦ بلدا ومنطقة، و١٧ وكالة تابعة للأمم المتحدة ومنظمة غير حكومية للمشاركة في الاجتماع التحضيري الإقليمي لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ المعني بالسنة الدولية للأسرة الذي عقد في

بيجينغ. ولقد نجح الاجتماع نجاحا بالغا، وحظي إعلان بيجينغ الذي اعتمده بالتأييد من جميع الجهات.

وفي شباط/فبراير ١٩٩٣، أنشأت الحكومة الصينية اللجنة التنسيقية الخاصة بها المؤلفة من ممثلين من حوالي اثنتي عشرة إدارة ومنظمة حكومية. وعلى مدى العام الماضي، قامت الصين بعدة أنشطة متنوعة، بتنظيم وتوجيه من لجنتها الوطنية.

وفي يوم ١٥ أيار/مايو من هذا العام، احتفلت بيجينغ بالسنة الدولية للأسرة. ولقد شارك العديد من الاختصاصيين والعلماء والمسؤولين الحكوميين في الأنشطة، بنزولهم الى الشوارع الرئيسية والأماكن العامة في الهواء الطلق لشرح قانون الأسرة في الصين وتقديم النصح بشأنه والاجابة عن الأسئلة المتعلقة به، ولمشاطرة معارفهم القانونية والعلمية الخاصة.

وفي اليوم نفسه، أقيم احتفال بتقديم جائزة الى الأسرة النموذجية. وقبل الاحتفال، أجريت أنشطة على مستوى البلد كله لاختيار الأسرة النموذجية، وقد فازت ثلاثون أسرة بجوائز ذهبية وفضية وجوائز شرفية أخرى، وهي أسر قدمت جميعها الى المجتمع إسهامات كبيرة، كما أنها أسر تتمتع بحياة أسرية منسجمة وثرية، الأمر الذي يكسبها احتراما كبيرا.

وقد عرضت على شاشات التلفاز برامج تلفزيونية خاصة عن الأسرة، بما في ذلك عروض قدمتها أسر بمفردها. وبثت أيضا عروض مماثلة على مستوى القاعدة الشعبية في المناطق المدنية والريفية على السواء.

وعقدت حلقات دراسية عن الثقافة الأسرية بقصد تبادل الآراء والخبرات المفيدة، والتقدم بتوصيات من أجل العمل في المستقبل.

كما عقدت الندوة الدولية المعنية بالأسرة والجيل المقبل لبحث بناء ثقافة أسرية وتثقيف الشباب.

إن هذه الأنشطة وجدت ترحيبا كبيرا في أوساط الشعب الصيني، وساعدت على تعميق مشاعر الناس تجاه أسرهم.

ومن المعروف جيدا أن الأسرة هي الوحدة الأساسية الطبيعية للمجتمع، وهي تضطلع بدور هام جدا في التنمية الاجتماعية، والأسرة هي المستفيدة من التنمية الاجتماعية والمشاركة النشطة فيها معا. وبدون أسر سعيدة ومنسجمة يتعذر الحفاظ على مجتمع سعيد ومنسجم. لذلك، نحن نعتقد بأنه لا بد من أن تستمر أنشطة السنة الدولية للأسرة لما فيه صالح الأسر المنفردة، فضلا عن البشرية جمعاء. والصين، حكومة وشعبا، على استعداد للعمل مع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي، وللاسهام بما يتوجب عليها الإسهام به في الجهود الجماعية في هذا الصدد.

أخيرا، نود أن نعرب عن أملنا الصادق في أن تتمتع جميع الأسر في العالم بحياة تشع بالسعادة والمحبة، وفي أن يشب كل طفل في العالم محبوبا ومعتنى به، وفي أن تلبى احتياجات جميع المسنين وأن يعيشوا عيشة مريحة، وفي أن تتمتع جميع الأسر في العالم بالانسجام والتقدم، وفي أن ينعم المجتمع بالسلم والتنمية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة للممثل الدائم لباراغواي، السيد خوسيه فيليكس فرنانديز استيغاريبيا.

السيد فرنانديز استيغاريبيا (باراغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يشرفني أن أتكلم في هذه الجلسة عن السنة الدولية للأسرة بالنيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

إن هذا الاحتفال يأتي في الوقت المناسب، خاصة الآن بعد أن أعيد إدراج موضوع الأسرة في جداول أعمالنا. وإذا نظرنا الى دساتير جميع البلدان في المجموعة، نجد أن معظمها يكفل حقوق الأسرة على نحو واضح. علاوة على ذلك، لا يمكن لأي منا أن يدير ظهره للنقاش الهام الدائر بشدة الآن في الأسرة. فعلى الرغم من تقبلنا للقيم التاريخية للأسرة، نجد أن الأسرة تمر في الوقت الراهن بتبدل لم يثبت بعد على حال وذلك بسبب التغييرات المذهلة التي تجري في المجتمع العالمي.

وعندما نتكلم عن التغيير في مجتمعاتنا وعن أثره على المسألة المعروضة علينا الآن، لا يغيب عن بالنا أن الأسرة هي في الوقت نفسه من منطلق آخر عنصر مجدد قوي. فالمعرفة المقبولة في الأسرة، بشكل عام يعاد تقييمها ويضاف إليها بشكل كبير ويجري تغييرها، دون أن تغيب عن البال القيم الأساسية لحضارتنا المشتركة.

ولهذا السبب، يتضمن تدعيم ديمقراطياتنا أيضا تكثيف المناقشة عن دور الأسرة بسبب تأثيرها باعتبارها المعلم الأول للضمائر الحرة المؤمنة بالمساواة.

وهذا بطبيعة الحال شاغل شغل الأمم المتحدة منذ وقت طويل. وحتى نثبت ذلك الادعاء، يكفينا إلقاء نظرة مرة أخرى على الاتفاقية الهامة المتعلقة بحقوق الطفل، وهي أحد الصكوك التي صدق عليها على أوسع نطاق ممكن.

لهذا السبب، لا يسعنا إلا أن نذكر النتائج البارزة التي أسفر عنها الاجتماع التحضيري الاقليمي الذي عقد في قرطاجنة، كولومبيا، من ١٠ إلى ١٤ آب/أغسطس، والتي تعبر عن تطلعات المنطقة. وفي هذا السياق، ومن قبيل العلم فقط، بالنظر إلى أهمية كل نتيجة من نتائجه، نود أن نشير إلى الطريقة التي يتناول فيها النص مسألة العناصر المتغيرة التي تكون الأسرة والقلق الواسع الانتشار بشأن تأثير الفقر على هيكل الأسرة.

ينبغي لنا أن نضع في الاعتبار أن الأسر، ولا سيما تلك التي تعيش على هامش الحياة في المناطق الحضرية والريفية، تشارك في أشكال جديدة من البقاء، بما في ذلك في كثير من الحالات منظمات ذاتية الادارة تتيح لها أن تعالج، في تضامن، الأزمة الاقتصادية التي تؤدي دورا كبيرا في عملية التغيير في المجتمع.

فيما يتعلق بالالتزام الاجتماعي، رغم الوضع الاقتصادي الصعب، وبصرف النظر عن ندرة الموارد، تسعى الحكومات في العديد من بلداننا إلى تركيز اهتمامها على الأسر التي تعاني من مشاكل الفقر، ولا سيما تلك التي تعيش في فقر مدقع، في شكل برامج دعم اجتماعي مصممة لتحسين ظروفها المعيشية.

إن أساس انعاش الأسرة ـ الذي يحتاج إليه لزيادة تعزيز حقوق الانسان، والمساواة بين الجنسين، والحريات الفردية والمزيد من التأكيد على حقوق الأطفال - سيتحدد وفقا لمدى التعاون الدولي والاهتمام الحكومي.

وفي هذا الخصوص نود أن نطرح عددا من النقاط التي تتسم بأهمية بشأن نطاق الأسرة. في العقد الأخير من القرن العشرين، برز اتجاهان رئيسيان - كبر سن السكان وتطور هياكل الأسرة. وهذان الاتجاهان قد يعتبران جانبين مختلفين للتحديث ويتطلبان استجابة كبيرة من الحكومات ومن مختلف أعضاء الأسرة.

ونتيجة لذلك هناك حاجة لتوسيع نطاق معرفتنا للطريقة التي ترتبط فيها التغييرات في الأسرة وفي هياكل الأسرة بالتغييرات في هيكل عمر السكان. إننا نحتاج، بشكل خاص، إلى تفهم أفضل للطريقة التي زادت بها نسبة كبار السن نتيجة للمؤثرات والآثار التي نجمت عن التغير الاقتصادي والاجتماعي، وفي الوقت نفسه الأثر الذي أحدثه النمو على تلك التغيرات.

لقد كان يعتقد من قبل أن كبر سن السكان ظاهرة تتسم بها البلدان المتقدمة النمو بشكل خاص. ومع هذا، فإن توقعات الأمم المتحدة توضح أن كبر سن السكان يؤثر بشكل أكبر على العالم النامي، كما تبين الاحصائيات التالية.

في دراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قدر أن في عام ١٩٨٠ كان هناك أكثر من ٢٣ مليون فرد تزيد أعمارهم على ٦٠ سنة في أمريكا اللاتينية. وتتنبأ الدراسة بزيادة هذا العدد إلى ٤٠ مليونا بحلول عام ٢٠٠٠، و ٩٣ مليونا في عام ٢٠٢٥. وفي الوقت نفسه، سيرتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في أمريكا اللاتينية من ٥١,٢ سنة في الفترة من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٥ إلى ٧١,٨ سنة في الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٥. وهذا يوضح أن هذه المنطقة لا يمكن اعتبارها "منطقة شابة"، لأنها تشهد تحولا سكانيا متصاعدا نحو معدلات أدنى من المواليد والوفيات.

نحن على ثقة بأنه في ١٩٩٥، في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المقرر عقده في بيجينغ، والمؤتمر العالمي من أجل التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، ستتخذ خطوات كبرى إلى الأمام في عملية دعم بنية الأسرة.

لهذه الأسباب، ونيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ونيابة عن حكومة بلادي، أود أن أؤكد مجددا التزامنا الثابت بتعزيز جهودنا بغية إعمال المبدأ الذي يقضي بأن لكل فرد الحق في تكوين أسرة، وأنه، في تشكيل وتطوير تلك الأسرة، يتمتع الرجال والنساء بنفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة روث ويجدينبوش، رئيسة اللجنة الوطنية للسنة الدولية للأسرة في سورينام.

السيدة ويجدينبوش (سورينام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن اعلان الأمم المتحدة للسنة الدولية للأسرة أتاح لجميع الحكومات والمنظمات غير الحكومية الفرصة لابراز أهمية الأسرة، وزيادة الوعي بمسائل الأسرة، وتعزيز الجهود الوطنية لمعالجة المشاكل التي تؤثر على الأسرة، ونشر تفهم أكبر لدى المجتمعات للمصاعب المحددة التي تواجهها الأسرة في عالمنا المتغير بسرعة.

إن الاجتماعات التحضيرية على المستويين الاقليمي والدولي، بالاضافة إلى الأنشطة التسهيلية لأمانة السنة الدولية للأسرة، أسفرت عن العديد من الاقتراحات القيمة التي وجهت اللجان الوطنية في صياغة برامجها الوطنية. وإن التحدي الخاص بوضع برامج وطنية لدعم الأسرة واجهته تماما معظم الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، والتقارير المقدمة بشأن تنفيذ البرامج شهادة قوية على نجاح هذا العمل.

إننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه لضمان تنفيذ أكثر نجاحا لهذه البرامج، ينبغي الوفاء بمجموعة من الشروط لتهيئة الفرص من أجل التنمية، ولتأكيد تحسين مستويات المعيشة ونوعية أفضل لحياة الأسر.

لقد وفرت السنة الدولية للأسرة لنا فرصة فريدة لإيلاء التنمية البشرية في جميع جوانبها الأولوية القصوى التي تستحقها في سياق المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية الذي عقد مؤخرا، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية المقبل، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المقرر عقده في بيجينغ. إن هذه الاجتماعات تتيح للمجتمع الدولي الفرصة ليواجه بشكل كاف مشاكل الفقر والبطالة، والتفكك، والمرض، ومدى تأثيرها في الأسرة. وإذ نأخذ ما سبق ذكره في الاعتبار، يسرنا أن نلاحظ أن هناك تفهما عاما بين أعضاء المجتمع الدولي بشأن العلاقة بين ظروف التنمية ورفاه الأسرة.

إن العلاقة المتداخلة بين ظروف الأسرة، والنمو الاقتصادي المستدام، والتنمية القابلة للاستدامة، لا تزال النهج الرائد في وضع وتنفيذ البرنامج الوطني لسورينام. وهذا يتجلى في الموضوع الذي اختير ليكون موضوع السنة الدولية للأسرة من جانب اللجنة الوطنية، وهو "الأسرة في الظروف الاجتماعية - الاقتصادية المتغيرة".

إن اللجنة الوطنية السورينامية، التي أنشأها وزير الشؤون الاجتماعية والإسكان في حزيران/يونيه ١٩٩٣، تولي أولوية عالية للبعدين الاجتماعي والبشري للتنمية. ونحن ندرك أنه يمكن بوضع الإنسان في مركز الاهتمام تحقيق إسهام حيوي نحو هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق التنمية البشرية المستدامة. لذلك نؤيد إدماج البرامج الرامية إلى تشجيع النهوض بالأسرة في التخطيط الشامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. والفكرة القائلة بأن المسائل الاجتماعية ومسائل الأسرة ثانوية بالنسبة للعملية الأساسية الجارية في المحافل السياسية فكرة خاطئة خطأ فادحا.

إن تاريخ سورينام وتكوين سكانها المتعدد الأعراق نتجت عنهما هياكل أسرية مختلفة. لذلك فإن الحكومة تولي الاهتمام الواجب للأولويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحددة ولاحتياجات مختلف أنماط الأسر وكل عضو من أعضاء الأسرة. ونحن في سورينام نقسم الهياكل الأسرية إلى ما يلي: الأسرة النواة، والأسرة التي تجمع بين جيلين التي نشهدها في مجتمعنا في أشكال مختلفة مثل الأسرة ذات الوالدين وأسرة زوج الأب وأسرة التبني؛ والأسرة الممتدة، وشكلاها الأكثر شيوعا هما أسرة الجيلين وأسرة الثلاثة أجيال؛ والأسرة المعاد تنظيمها، والأسرة وحيدة الوالد.

واسمحوا لي أن أشرح باختصار الصعوبات التي تواجهها الأسرة وحيدة الوالد في بلدي. إن الأسر ذات الوالد الوحيد التي تعيلها في معظم الحالات امرأة، يمكن أن نشهدها في العاصمة وكذلك في المناطق الريفية. و ٢٥ في المائة من النساء العاملات في سورينام ربات لأسرهن أيضا، والعدد آخذ في الازدياد نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تمر بها بلادي. وقد أوضحت الدراسات أن غالبية النساء مستواهن التعليمي منخفض وبالتالي يمارسن أقل المهن كسبا. وفي الوقت ذاته، تقع على عاتقهن أشد أعباء الأزمة الاقتصادية التي تضطرهن إلى استخدام استراتيجيات البقاء مثل البحث عن دخل إضافي أو تكييف إنفاق دخولهن وذلك بالتوفير من الغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى، وبتوجيه الأطفال إلى أنشطة مدرة للدخل لزيادة دخل الأسرة.

وحكومة سورينام تدرك تماما حالة هذه الفئة بعينها ولذلك ألزمت نفسها، وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية بإيلاء الاهتمام الخاص وتقديم المساعدة للأسر المحتاجة ذات الوالد الوحيد وذلك عن

طريق توفير الائتمان والتمويل لمجموعات مساعدة الذات النسوية. وعلاوة على هذا تضمن الحكومة أيضا خدمات أولية في مجالات الصحة والتعليم والإسكان لهذه الفئة الضعيفة.

اسمحوا لي الآن أن أتكلم باختصار عن الأنشطة التي تقوم بها اللجنة الوطنية السورينامية. إن اللجنة، التي يرأسها نائب المتحدث الرسمي للجمعية الوطنية في سورينام، تتألف من ١٤ ممثلا عن الوزارات والمنظمات الدينية والمنظمات غير الحكومية. وحكومة سورينام تؤيد بالكامل اللجنة وتشدد على أهمية دور الأسرة في مجتمعنا. وقد قررت اللجنة أن دورها ليس فقط تنفيذ برنامج أنشطة أو طرح مبادرات جديدة، بل أيضا زيادة الوعي بمسائل الأسرة في جميع أنحاء البلاد وتشجيع المنظمات على الاستجابة لمشاكل الأسرة واحتياجاتها وتقديم الدعم التقني والمالي للقيام بذلك.

وفي هذا الصدد نظمت اللجنة، في بداية هذا العام، اجتماعا ضم عددا من مختلف المنظمات الناشطة في مجال تعزيز دور الأسرة، حددت ٢٨ مشروعا في مجالات الرعاية الصحية وإنتاج الغذاء والتعليم والشباب والنهوض بالمرأة، والأبحاث وجمع المعلومات. وبعض هذه المشاريع نفذ فعلا، في حين سينفذ البعض الآخر في عام ١٩٩٥. وقد اختارت منظمة الأمم المتحدة للطفولة ثلاثة من هذه المشاريع وبدأت تمويلها وهي: مشروع استوظاف أسر تتعهد بتربية الأولاد، ومشروع صحي في عدد من القرى الأمريكية - الهندية ومشروع حديقة مدرسية لتعليم الأطفال كيف يفلحون الأرض. وهناك مشاريع أخرى مُوِّلت عن طريق بضع وكالات تمويل محلية والقطاع الخاص والحكومة.

وترى اللجنة السورينامية أن مسائل المساواة بين الجنسين والانصاف وتمكين المرأة تشكل الدعائم الأساسية لبرامج الأسرة، وأنها يمكن أن تيسر الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف المشترك، هدف التنمية المستدامة. ولهذا السبب، يجري التشديد على دور المرأة في البرنامج الوطني للأسرة.

ونحن ملتزمون بعملية دمج برنامج عمل الأسرة في برنامجنا الوطني للتنمية، آخذين في الاعتبار الروابط القوية بين رفاه الأسرة والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تعكف اللجنة على إعداد توصية لرفعها للحكومة بغية إنشاء معهد وطني للأسرة، يعمل بوصفه جهاز تنسيق لجميع السياسات والأنشطة الحاضرة والمستقبلة للمنظمات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالمسائل المتصلة بالأسرة والتنمية. ونعتقد اعتقادا جازما بأن هذا النشاط في ميدان التعزيز المؤسسي، بالاقتران بالأنشطة في مجال الأبحاث وتجميع البيانات، وبالدعم الدولي اللازم من المنظمات مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيكون له أثر إيجابي على الأسرة السورينامية.

ختاما، أود أن أشكر المنظمة على مبادرتها الجديرة بالثناء لتنظيم هذا المؤتمر، الأمر الذي يمكّن اللجان الوطنية من تبادل الخبرات ومناقشة أنشطة المتابعة بشأن مسألة بالغة الأهمية بالنسبة لجميع بلداننا وشعوبنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): الآن أعطي الكلمة لممثلة الاتحاد الروسي سعادة السيدة لودميلا بيزليبكينا، وزيرة الحماية الاجتماعية.

السيدة بيزليبكينا (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يشرفني عظيم الشرف أن أخاطب الجمعية بشأن مسألة الأسرة. إن الاتحاد الروسي مؤيد قوي لمقاصد ومبادئ السنة الدولية للأسرة؛ ونحن نبني سياستنا للأسرة على قيمة الأسرة الدائمة والثابتة التي لن تتغير بالنسبة لحياة الفرد وتطوره وعلى أهميتها بالنسبة للمجتمع من حيث تربية أجيال جديدة وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والتقدم، ودعم السلم والوفاق.

وعلى هذا الأساس، يولي الاتحاد الروسي أهمية كبيرة لهذه المسألة، التي تناقشها الجمعية العامة عن حق. ونقدر تقديرا كبيرا جهود خبراء الأمم المتحدة في القيام بأنشطة السنة الدولية للأسرة. ونتقدم بالشكر الخاص للسيد هنريك ساكولسكي، الذي بفضل اشتراكه في أعمال المؤتمر العلمي والعملي الدولي المعني بالأسرة وعملية التنمية، المعقود في موسكو في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ تعززت أهمية ذلك المؤتمر. وتقرير المؤتمر نشر في طبعة من ٥٠٠ ١ نسخة وانتفع به عدد كبير من العلماء والعمال المراسيين.

وأعتقد أنه ليس من المهم على الإطلاق أن نقيم اليوم ما أنجزناه في هذه السنة، السنة الدولية للأسرة. وقد قدمت روسيا في مؤتمر اليوم، المعني بمسألة الأسرة، تقريرا موجزا عنوانه "السياسة المتصلة بالأسرة

وبالاحتفال بالسنة الدولية للأسرة في الاتحاد الروسي". ونرحب بكل من يرغب في الاطلاع عليه. وستتاح لنا الفرصة لمناقشة نتائج السنة الدولية للأسرة في الدورة الخمسين للجمعية العامة. ويمكنني أن أقول بكل ثقة إن الأنشطة المضطلع بها على مستوى الاتحاد وعلى المستويين الاقليمي والمحلي قوبلت بتأييد عريض من السلطات المحلية والسكان على حد سواء، وأنها أيضا أسهمت في تحقيق السلم الاجتماعي والوئام حتى في الظروف المعقدة والمتناقضة للغاية السائدة في هذه الفترة الانتقالية من التنمية الاجتماعية والاقتصادية في روسيا.

أود اليوم أن أوجه الانتباه الى اتجاهات عالمية النطاق يثير ظهورها على المستوى الوطني بالغ القلق. وأشير هنا الى انخفاض المستوى الذي تستطيع الأسرة عنده، بوصفها مؤسسة اجتماعية، أن توفر لأفرادها الأمن الاجتماعي والمادي. والعوامل المؤثرة هنا هي تفاقم الفقر والعنف، وزيادة عدد اليتامى، والشعور بالوحدة، وإدمان المخدرات، والدعارة، وإدمان الخمور. وهذه كلها سمات عصرنا. وينبغي لنا، قبل كل شيء، أن نهتم بحماية مصالح وحقوق الطفل الذي يعتمد كلية على قرارات وإجراءات الكبار، والذي يتوقف مستقبله على ماهية هذه القرارات والإجراءات.

إن مصالح الأسرة لا تؤخذ في الحسبان عند تقرير عمليات التطوير التاريخي. ونتيجة لذلك لا تتمكن الأسرة في معظم الأحيان من التكيف مع التغيرات الاجتماعية، وهذا يكبد المجتمع ككل ثمنا اجتماعيا باهظا. فهل كنا حقا، وما زلنا، نقيم نظما ومؤسسات تنظيمية تتكافأ مع عمليات التصنيع والتحضر المتواصلة، ومع تحرر المرأة وتحول النشاط المنتج خارج الهياكل الأسرية التي تهيئ وتعزز الظروف المؤاتية لقيام الأسرة بوظائفها الرئيسية؟ إن الأسرة، باعتبارها وسيطا أساسيا بين الفرد والدولة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، لا تكلف من كبار المسؤولين والأجهزة الإدارية بدورها الصحيح، بل إن مصالح الأسرة يجري تجاهلها ببساطة في بعض الأحيان.

النقطة الثانية هي أن مصالح الأسرة لا تؤخذ في الحسبان عند تحديد العلاقة المتبادلة بين رب العمل والموظف الذي ينظر اليه في أكثر الأحيان على أنه مورد للعمل، لا على أنه عامل عليه التزامات عائلية. واذا قارنا هذا بالواقع الموضوعي السائد في روسيا بل وفي بلدان كثيرة أخرى حيث يخرج الوالدان للعمل، نرى أنه تقدمي من ناحية تكافؤ الفرص للرجال والنساء، ولكنه يتطلب أيضا اعتماد سياسة سليمة تراعي مسؤولية الوالدين عن تنشئة الأبناء ورعاية المرضى والمسنين، سياسة تقوم على تساوي العلاقات داخل الأسرة. وعلى الدولة، من جهتها، أن تسهم بنشاط في تطوير نظام للخدمات الاجتماعية وتوفير هذه الخدمات وضمان حق وفرصة التمتع بها، وما يقابله من نظم وضمانات للعمل.

وعن طريق هذا النهج وحده يمكننا أن نلتمس سبلا حقيقية لإعمال حقوق الفرد وحرياته على أساس القضاء على أشكال التمييز كافة، ولا سيما التمييز ضد المرأة. وهذا النهج وحده هو الذي سيكفل للمرأة المزيد من المشاركة والمزيد المقابل من المسؤولية، بإشراكها في إدارة الموارد وفي عملية اتخاذ القرارات على جميع مستويات المجتمع.

واليوم، لا يسعنا إلا أن نلمس الحاجة الى مستوى عال من التنسيق في دور الأمم المتحدة، وإلى إجراء فعال على الصعيد الأقاليمي، وبخاصة بالنسبة لبلدان أوروبا الشرقية والاتحاد الروسي سابقا. وإدراكا لمدى أهمية القانون الاجتماعي كأساس لتحقيق التعاون الاقتصادي والسياسي من أجل التنمية المستدامة، أرى من الضروري والهام تعزيز دور التعاون على الصعيد الاقليمي، وهو في هذه الحالة دور اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

وبناء على ما تقدم، وفي ضوء أهمية جهود ومبادرات الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة لصالح أطفالنا، وأهمية الحدثين القادمين في مجال السياسية الاجتماعية - مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي سيعقد في آذار/مارس ١٩٩٥، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة، المزمع عقده في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ - أقترح أن نعلن الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥ عقدا للأسرة. وأقترح أن نعد لهذا العقد خطة عمل تأخذ في الحسبان ما تحقق من تطور وتقدم، وتحدد تدابير ومعايير لحماية الوظائف الأساسية للأسرة وتطوير هذه الوظائف وتكييفها مع حقائق العصر وتحدياته الجديدة.

إن تجربة العقد الماضي في تحسين وضع النساء والمعوقين تؤكد صحة هذا النهج. وجهودنا المشتركة على الصعيدين الدولي والوطني ستعيننا على أن نخطو الى القرن الحادي والعشرين على أساس مبادئ الأولوية الحقيقية لمصالح الفرد، والتنمية الروحية

والأخلاقية التي تسهم فيها الأسرة إسهاما كبيرا. وهي ظاهرة تنم عن اطراد التطور التدريجي للمجتمع، وللفرد الذي يصبح قادرا على مواجهة تحديات الحياة مستنـــدا الى متانة مبادئ وأخلاقيات قدراته الانسانية الرفيعة. وبلوغ هذه الغاية يجب أن يكون الهدف مـــن زيادة التطوير التاريخي للتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الأسرة.

إسمحوا لي أن أعرب لجميع المشاركين في الجمعية العامة عن تمنياتي بكل النجاح في تحقيق هذه الأهداف النبيلة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد باوان كومار بانسال، عضو برلمان الهند.

السيد باوان كومار بانسال (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من المناسب تماما أن نحتفل هذا العام بالسنة الدولية للأسرة، وأن نتناول المسائل ذات الصلة في الجمعية العامة. والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد في القاهرة بالأمس القريب يوفر خلفية لمداولاتنا.

تؤمن الهند بأن الأسرة هي حجر الأساس الذي يقوم عليه المجتمع وقد استطاعت القيم الأسرية الصالحة أن تحتوي التوتر والصراع والجريمة والعنف في المجتمع، وبخاصة بين الشباب، وكفلت الى حد بعيد حماية حقوق الأطفال وسلامتهم، وولدت التلاحم الاجتماعي والمسؤولية الاجتماعية، وأسهمت اسهاما مباشرا في السلم الداخلي وفي نمو المجتمع واستقراره وتآلفه.

ومن الأهمية بمكان أن تستلهم أنشطة الأمم المتحدة المتصلـــة بالتثقيـــف بحقوق الانسان أفضل التقاليد والقيم الأسرية الناجحة لدى كل المجتمعات، وأن تروج لها في كل أنحاء المعمورة لصالح مجتمعات أكثر سلما، وللحفاظ على حقوق الانسان والقيم الاجتماعية من أجل البشرية جمعاء. إن الأفراد لهم حقوق في المجتمع، ولكنهم يتحملون أيضا مسؤوليات تجاه هذا المجتمع، وتجاه الأسرة العالمية ككل، كما هو مذكور في المفهوم الهندي العريق "فاسودهايفا كوتومبهاكام" ومعناه أن العالم ليس سوى أسرة واحدة.

وتقوم الهند بتنفيذ استراتيجيات نشطة وشاملة من أجل رفاه الأسرة منذ عدة عقود وبنتائج ايجابية. وتستند هذه الاستراتيجيات الى الروابط القائمة فيما بين الإلمام بالقراءة والكتابة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنظيم السكان. وفي الهند، تشكل الأسرة الوحدة الأساسية للاستقرار والتكامل في مجتمع تسوده حرية الاختيار. وتقوم برامج توفير الرفاه للأسرة، الى حد كبير، على المشاركة الطوعية.

وتنفق الحكومة الهندية نحو نصف بليون دولار سنويا على برنامجها لتوفير الرفاه للأسرة، الذي تموله الحكومة المركزية. وفي محاولة لإضفاء الدينامية على برنامجنا لتوفير الرفاه للأسرة، تم خلال السنوات القليلة الماضية استحداث خطة عمل تركز على تحقيق نتائج مثمرة، وتتمثل بعض ملامحها الرئيسية في: تحسين نوعية ومدى خدمات الرفاه الأسري؛ استحداث آلية لتوفير الأموال لحكومات الولايات على أساس أدائها في مجال الحد من معدلات الولادة؛ زيادة تغطية الأزواج صغار السن؛ إشراك المنظمات الطوعية وغير الحكومية على نطاق واسع لتعزيز المشاركة المجتمعية النشطة؛ وتطوير آليات التنسيق الرفيع المستوى فيما بين القطاعات، على الصعيد الوطني وعلى مستوى الولاية والناحية والحي، وعلى مستوى القرية، وهو الأهم.

وتقر الهند، على نحو كامل، الهدف الذي يرمي الى إضفاء الطابع الشمولي على خدمات توفير الرعاية الصحية الجنسية والانجابية، والى تلبية الحاجات غير المشبعة بحلول عام ٢٠١٥، على أساس تصور مؤتمر القاهرة، والى ازالة جميع الحواجز المتعلقة بجميع البرامج بحلول عام ٢٠٠٥. إننا نهدف الى تنفيذ برنامج عمل القاهرة على الصعيد الوطني، بالتعاون الدولي حسب الاقتضاء، وعملا بأحكام ميثاق الأمم المتحدة. ولكن الهند أبدت تحفظاتها على ربط التخفيف من أعباء الديون بالاستثمار الحكومي في برامج الأسرة والتنمية في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة، لأننا نعتقد أن تنفيذ توصيات هذا المؤتمر بالنسبة لموضوع الأسرة والسكان يخضع لحق الدولة السيادي والتوافق مع قوانينها الوطنية وأولوياتها الإنمائية.

في الهند، أدركنا أيضا أن الأنشطة الانمائية المضطلع بها بالمشاركة النشيطة للمستفيدين وللمجتمع تتوفر لها فرص أكبر للنجاح، وتحقق مردودا متناسبا مع التكاليف. وقد استفادت الهند من التقليد النفيس للعمل الطوعي منذ بداية حركة استقلالنا تحت قيادة مهاتما غاندي؛ واليوم تلعب الجماعات الطوعية وغير الحكومية دورا مهما ومساندا للحكومة في مجال الأنشطة الانمائية، بما في ذلك

الأنشطة المعنية برفاه المرأة، ولا سيما على مستوى القواعد الشعبية.

وفي الهند ينطبق تعبير "القطاعات الضعيفة" على القطاعات السكانية المحرومة اجتماعيا واقتصاديا. ويعترف دستور الهند بالحاجات الخاصة لهذه الجماعات المعينة ويفرد عددا من الأحكام لحماية وتعزيز مصالحها. وفي إطار هذا التقليد يسير صانعو القرارات في الحكومات المتعاقبة في الهند على هدي النص الدستوري المتعلق بالمبادئ التوجيهية لسياسة الدولة ليكفلوا العدالة الاجتماعية للجميع. وتشكل القطاعات المحرومة نحو ٢٥ في المائة من السكان. وتجري متابعة عملية تنميتهم من خلال عدد من أضخم برامج العمل الايجابي في العالم لصالحهم في مجالات التعليم والعمالة وغيرها من المجالات. وأشركت الحكومة أيضا المنظمات غير الحكومية في مجال تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقطاعات الضعيفة.

يشكل المعوقون نحو ١,٩ في المائة من سكاننا. واليوم، تركز الحكومة بصفة خاصة على برامج تأهيل سكان الأحياء الفقيرة، وعلى إصدار تشريع شامل لضمان حقوق ذوي العاهات، وتوفير فرص أكبر لتعليم المعوقين. وقد بدئ في تنفيذ برنامج وطني لاستخدام تكنولوجيات التنمية لخدمة المعوقين. وأنشأنا كذلك مراكز لتبادل العمالة الخاصة ووحدات خاصة للمعوقين في شتى أنحاء البلاد.

إن برامج التنمية الريفية المتكاملة، ومخطط العمالة الجديد الذي وضعه رئيس الوزراء، يدعم برامج تدريب الشباب على العمل في المهن الحرة في جميع الولايات الهندية. وتوفر هذه البرامج المهارات التقنية والمهارات الادارية الأساسية، فضلا عن تقديم القروض والإعانات الى الشباب في الفئة العمرية ١٨ الى ٣٥ سنة، والى الأسر التي تعيش دون مستوى الفقر، لتمكينهم من العمل في المهن الحرة.

وقد سجلت الهند نجاحا كبيرا في ادارة وتطوير الحركة التعاونية في مجتمع ديمقراطي. وهذا معترف به في تقرير الأمين العام عن الموضوع في الوثيقة A/49/213. ونحن نوافق على بعض النتائج التي خلص اليها التقرير: أولا، توفر المشاريع التعاونية الوسائل التنظيمية التي تستطيع عن طريقها نسبة كبيرة من الناس أن يباشروا بنفسهم مهام خلق فرص العمالة المنتجة والتغلب على الفقر وتحقيق التكامل الاجتماعي. وثانيا، تسهم التعاونيات بشكل ملموس في تحقيق الصالح المشترك في اقتصادات السوق، وبصفة رئيسية، عن طريق تحسين كفاءة ونوعية الاقتصاد، ومن خلال إقرار الطابع الديمقراطي والترشيد البيئي. وثالثا، إن اقامة شراكة عاملة فعالة بين الحكومات والحركات التعاونية قد تكون وسيلة هامة لتخصيص وتعبئة الموارد المجتمعية بشكل فعال. أما بقية النتائج التي خلص اليها التقرير، فتحتاج الى مزيد من الدراسة.

وإذا كانت احتياجات الأسرة والشباب والنساء المسنات تجري تلبيتها في مجتمع عادل وديمقراطي ومتسامح، فإن التقاليد الأسرية المتينة النسج والمتماسكة، تسهم بدورها في بناء هذا المجتمع. إن المجتمعات التي تجاهلت أهمية القيم التقليدية للأسرة، من خلال سعيها لتحقيق التفوق والرفاه الشخصي، تؤكد اليوم الدور الذي يلعبه الفرد في إطار الأسرة. وفي السنة الدولية الحالية للأسرة، دعونا نؤكد من جديد إيماننا بالأسرة بوصفها نواة المجتمع الصحي المهتدي بالنظام.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أدعو ممثل مالطة، السيد جوزيف قصار.

السيد قصار (مالطة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هذه الجلسات التي تعقدها الجمعية العامة تتسم بالأهمية، لا لأنها تصادف الاحتفال بالسنة الدولية للأسرة فحسب، ولكن أيضا لأنها، فضلا عن هذا، تبرز الأهمية التي تعطيها الدول الأعضاء للأسرة.

على مدار التاريخ، اعتبرت الأسرة دائما الوحدة الأساسية للمجتمع. وقد اعترف مؤتمر القاهرة الدولي المعني بالسكان والتنمية بهذه الحقيقة، وأكدها مجددا. وتتشرف مالطة بأنها شاركت في المفاوضات التي أكدت أن هذا المبدأ أعطي الاهتمام الذي يستحقه في الوثيقة الختامية للمؤتمر.

إن الأسرة عنصر جوهري لتحقيق التنمية الاجتماعية، إذ تقدم مصدرا للحب والاحترام والتضامن والمودة المتبادلة وهي بمثابة نظام يوفر الدعم للأعضاء فرادى، ويشجع النمو الشخصي واحترام حقوق الفرد.

وتنقل الأسرة القيم من جيل لآخر وتوفر عاملا قويا للتطور الاجتماعي والسياسي والثقافي - وأداة رئيسية

للتطور والتصنيع والتمدن. غير أن الأسرة تتأثر أيضا بطابع التغيير وايقاعه. وهي تتعرض حاليا لضغوط متعددة تجعلها سريعة التأثر الى حد بعيد ولذلك فإنها تحتاج أكثر من أي وقت مضى لمساندة مؤسسات أخرى.

إن احتفال المجتمع الدولي بالسنة الدولية للأسرة، اعتراف طال انتظاره منذ وقت طويل. وفي مجال التحضير للسنة الدولية للأسرة، تشرفت مالطة باستضافة اجتماع الأمم المتحدة التحضيري لأوروبا وأمريكا الشمالية في نيسان/ابريل ١٩٩٣ والمحفل العالمي للمنظمات غير الحكومية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وقد اكد إعلان فاليتا الصادر عن الاجتماع التحضيري لأوروبا وأمريكا الشمالية الالتزام الواسع النطاق إزاء الأسرة ودعا الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والدول الأعضاء الى تشجيع وتعضيد التعاون الاقليمي فيما يتصل بالمسائل الأسرية.

لقد لاحظت مالطة باهتمام كبير توصيات منسق السنة الدولية للأسرة وتؤيدها - تلك التوصيات الداعية الى اتخاذ إجراءات مناسبة لإدماج عناصر ذات توجه أسري في أعمال لجنة حقوق الانسان. ونحن نزيد من تقوية حماية حقوق الانسان عن طريق صون وتعزيز قيم الأسرة ووحدتها.

وتعتقد حكومة مالطة أنه ينبغي للدولة أن تشغل نفسها بمساعدة الأسرة وتقويتها. ولا يمكن أبدا أن يكون إضعاف وحدة الأسرة محققا للمصلحة الحقيقية للدولة. وينبغي أن تساند الدولة الأسرة وتحميها وأن تسهل قيامها بدورها. ويتطلب هذا الدور حماية حقوق الانسان، ابتداء من مساواة الرجال والنساء في الحقوق وحتى الضمان الاجتماعي؛ ومن الحق في التعليم الى حق الجنين في الحياة.

والدولة، لدى تقديم مساندتها، يجب ألا تستغل الأسرة لكفالة وجود قوة عمل أكبر أو أصغر إذ أن للآباء الحق الخالص في تخطيط حجم أسرهم طبقا لمعتقداتهم وقناعتهم الخاصة. ويتعين عدم اتخاذ قرارات من هذا القبيل تحت ضغط الدولة من خلال طرق مثل تحديد عدد الأطفال المستحقين لإعانات الدولة.

ومنذ استقلال مالطة قبل ٣٠ عاما، عملت الحكومات المتعاقبة في مالطة على بلورة هذه القناعات. وكان من شأن سن البرلمان القانون الحادي والعشرين لسنة ١٩٩٣، بعد أسابيع من المناقشة العلنية المفتوحة، إعطاء بعد جديد للحياة الأسرية. وينص القانون على أن يستند مفهوم الزواج على الإقرار بالمبادئ الأساسية للمساواة بين الزوجين، وعلى رضاهما المشترك بحكم الضرورة. وفي الزواج وفي داخل الأسرة يعترف بأن الزوج والزوجة، عمليا وفي نظر القانون، شريكان متساويان. وهما مسؤولان على نحو مشترك عن العناية بالأطفال وتنشئتهم ويكون من المتوقع توصلهما الى الاتفاق بشأن جميع المسائل التي تهم الحياة الأسرية. وقد تعزز مركز المرأة عن طريق تغيرات أساسية توفر الاعتراف اللازم بكرامة الشخص وهي كرامة يتقاسمها كل فرد من أفراد الأسرة.

وتؤمن حكومة مالطة بوجوب إزالة التمييز على أساس الجنس في المجتمع الديمقراطي. ولا يجوز التمييز ضد النساء. ويلزم أن يتمتعن بحق اتخاذ قرار العمل خارج المنزل وأن يحصلن على نفس الأجر الذي يتقاضاه نظراؤهن من الذكور. ولا ينقص الاعتراف بهذه الحقوق في الاسهام الكبير ذي الشأن الذي تقدمه لمجتمع النساء اللائي يخترن ممارسة حقهن في تكريس وقتهن كله لتربية الأطفال والعناية بشؤون الأسرة. وينبغي للدولة لكي تكون هذه الخيارات حرة حقا، أن تعزز خدمات رعاية الأطفال النهارية وأن تقدم إعانات للعاملين كل الوقت في مجال الأسرة وتهيئة فرص إعادة التدريب للمرأة التي تعود الى صفوف القوة العاملة بعد غياب بضعة أعوام.

وتعتقد حكومتي أن الأسرة توفر أفضل وسط نفسي لإنماء الشخصية المستقرة، وكذلك البيئة التي يستوعب فيها المرء القيم الأخلاقية والعادات الاجتماعية المستحبة. وتهيئ الأسرة لأفرادها أساس الحياة المرضية الملائمة. وهي تزود جميع أفرادها، قبل كل شيء، بالتضامن خاصة مع ذوي الاحتياجات الخاصة بسبب العجز أو الضغط العاطفي أو الشيخوخة. وفي هذا الخصوص تمثل الأسرة بالنظر الى الدعم الضروري الذي تقدمه لها الحكومة والمنظمات غير الحكومية، الجهاز المثالي لتعزيز فرص الأشخاص، مهما كانت احتياجاتهم الخاصة، في أن يظلوا مندمجين في المجتمع.

وفي ضوء هذه المبادئ، تسعى حكومة مالطة الى دعم الأسرة لا الحلول محلها. ويوجد نظام شامل للضمان الاجتماعي وتقدم المساعدة للعاطلين وللأشخاص الذين لا تتوفر لديهم أية مصادر للدخل وتمنح الدولة علاوات تتعلق بالأطفال والأسرة وتمنح إعانات خاصة للمصابين

بأمراض مزمنة والمعوقين والفئات المهمشة الأخرى. وتوفر المعاشات التي تدفع لكبار السن والمعوقين دخلا ماليا كافيا لكفالة الاندماج. وتساعد هذه الاعانات، بالاضافة الى الرعاية الصحية الشاملة، على تعزيز التضامن والاقلال من الضغط الذي يباشره ذوو الاحتياجات الخاصة على الأسرة.

ومن شأن الحماية والمساعدة أن تعينا الأسرة على الاضطلاع بمسؤوليتها كاملة بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع. ولما كانت الأسرة البيئة الطبيعية للأطفال والشباب وأكثر نظم المساندة استصوابا فيما يتصل بالمسنين والمعوقين، فينبغي اعطاؤها أولوية من جانب الحكومات الوطنية والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية.

في السنوات الأخيرة كانت الأسرة والتغيير الاجتماعي موضوعا لمناقشات كثيرة في مالطة. لقد أصبحت الأسرة أصغر، لكنها ظلت قوية واستراتيجية في الهيكل الاجتماعي لمجتمعنا. وقد ساعدت قوتها على فض مختلف الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والنفسية ومواجهتها. وتشدد الحكومة والمنظمات غير الحكومية في دعمها للأسرة، على التدابير الوقائية مثل طلب المشورة قبل الزواج وخلاله. وفي حالات انهيار الزواج توفر مرافق وأماكن فندقية بإيجارات متهاودة حيثما كان ذلك ممكنا. والمرافق السكنية متاحة للأطفال الذين يتمتعون بالرعاية، ولكن تفضل، في هذا الخصوص الرعاية الأسرية على البقاء مدة طويلة في المؤسسات.

خلال الأعوام الثلاثين الماضية كانت التنمية الاقتصادية ومستوى التوظيف المتزايد عاملين مفيدين في رفع مستوى المعيشة. ومما زاد من تعزيز هذه العملية، إتاحة الالتحاق المجاني والعام بالتعليم في كل مستوياته.

إن اساءة استعمال العقاقير مسألة تدعو الى القلق. وتوفر خدمات الرعاية، بالتعاون الوثيق مع السلطات الصحية والشرطة ومنظمة كاريتاس الكاثوليكية غير الحكومية، المشورة الشاملة وخدمات إزالة السموم وبرامج تهدف الى التغلب على المشلكة وتشجيع الاندماج التام.

وقد أعلنت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، في صكوك دولية رئيسية، حقوق الانسان الأساسية غير القابلة للتصرف وأوضحت مرارا أن الأسرة، بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع، تستحق حماية المجتمع والدولة. وينبغي تضمين هذه الاشارات الوفيرة للأسرة في وثيقة متماسكة وشاملة تتناول وظائف الأسرة ومسؤولياتها وحقوقها. وسيكون لهذه الوثيقة الدولية المعنية بالأسرة أثر مباشر على أفرادها وعلى دور الأسرة في المجتمع. وهي ستزيد من حماية حقوق الأسرة وحقوق كل فرد من أفرادها ولن تحول دونها.

وهذا هو السبب الذي يدعو حكومتنا الى الاعتقاد بوجوب توافق جهودنا، في مجال متابعة سنة الأسرة هذه، الرامية الى تعزيز السلم والديمقراطية مع الجهود المبذولة لتشجيع تحقيق العدالة الاجتماعية على نطاق عالمي. ولا يمكن للأسر أن تحقق امكانياتها الكاملة إلا في عالم يسوده السلام والحرية وفي مجتمع خال من أوجه التفاوت. إذ أن الفقر والجوع والأمية والتمييز العنصري وتدهور البيئة والصراعات المسلحة وغير ذلك من الكوارث تعوق كثيرا الانماء الطبيعي للأسرة في مناطق شاسعة من العالم.

لقد اقتلعت القلاقل السياسية والاقتصادية الملايين من الناس من ديارهم. وقد رحبت دول كثيرة، بروح من التضامن الدولي، بضحايا هذه البلايا المعاصرة. ومن المأمول أن يعطى في تلك الحالات للم شمل الأسرة ما يستحقه من أهمية.

والتكافل مبدأ رئيسي في المجتمع المعاصر. وينبغي للجهود التي نبذلها لتقريب عملية صنع القرارات ممن تمسهم بأكثر من غيرهم، أن تجد صدى مباشرا في الأمور التي يكون لها تأثير مباشر على الأسرة. وحيث أننا نؤمن بأن الأسرة هي الوحدة الرئيسية للمجتمع، فينبغي أن نسعى جاهدين لتوطيد حمايتها ودعمها. ولا يمكن لتآكل الأسرة من حيث كونها مؤسسة إلا أن يسفر عن تصدعات تهدد استقرار ذات المجتمعات التي نعزها أكثر من غيرها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أود إبلاغ الجمعية بأن ممثل البرازيل طلب السماح له بالمشاركة في المداولة بشأن هذا البند من جدول الأعمال رغم إقفال قائمة المتكلمين صباح أمس.

فإذا لم يكن ثمة اعتراض فإنني سأعتبر أن الجمعية تقرر السماح بإدراج اسم وفد البرازيل في قائمة المتكلمين.

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أعطي الكلمة الآن لنائب الممثل الدائم لليابان السيد شونجي مارو ياما.

السيد مارو ياما (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود قبل أن أبدأ في الإدلاء بملاحظاتي، أن أعرب عن تقديري للسيد هنريك ج. سوكالسكي منسق السنة الدولية للأسرة لما قام به من عمل ممتاز في تعزيز الاحتفال بالسنة الدولية.

من المسلَّم به عالميا أن الأسرة تشكل الوحدة الأساسية للمجتمع، وأنها تتخذ لنفسها أشكالا ووظائف متنوعة تعبر عن تنوع الأفضليات الفردية والظروف الاجتماعية. وتعمل الأسرة كعنصر رائد في النهوض برفاه الكيانات الاجتماعية الأكبر التي تنبني عليها، وبذلك تقوم بدور حاسم في التنمية الاجتماعية. وتقدم الأسرة في كل مكان دعما ماديا وروحيا لأفرادها، ولا سيما لمن هم أكثر تعرضا للتضرر، كالأطفال، والبالغين العاملين، والمسنين. إن مبادئنا وقيمنا المشتركة - الكرامة البشرية، والمساواة، والاحترام، والمسؤولية والتعاون المتبادلان - تتشكل وتنمو أولا في داخل الأسرة.

وإذ تضع حكومة اليابان ذلك كله في ذهنها، فإنها توافق تماما على أهداف السنة الدولية للأسرة التي تزود الدول الأعضاء بفرصة ممتازة لإعادة تقييم دور الأسرة الفريد ووظائفها في شتى مناحي حياتنا، ولتعزيزهما. إن هذه السنة فرصة لتعزيز مفهوم الأسرة باعتبارها أصغر وحدة ديمقراطية تطبيقية، وحدة تعمل في قلب المجتمع ذاته.

وترحب اليابان بالمجموعة المتنوعة الواسعة من المبادرات التي اضطلعت بها الدول الأعضاء لدعم الأسرة، وهي بدورها تقوم بعدد من أنشطة التثقيف الجماهيري من باب الاحتفال بالسنة الدولية. ومن بين الأحداث التي تنظمها حكومة اليابان حلقات دراسية وحفلات موسيقية وإصدار طوابع بريد تذكارية خاصة. وتقدم الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية أيضا مساهمات هامة في تعزيز دور الأسرة ووظائفها فيما يتعلق بتحقيق النمو الاجتماعي.

هذه الأنشطة تساعد الشعب على تفهم أهداف السنة الدولية للأسرة، والتي من بينها خلق مجتمع الأنداد الذي يولي أولويات خاصة لحاجات المعرضين للتضرر. وتعلق بلادي أهمية خاصة على النهوض بسياسات وتدابير تسهم في قيام شراكة تتصف بقدر أكبر من المساواة بين الرجال والنساء، وتتصف على وجه الخصوص بتقاسم متساو للمسؤوليات العائلية. وهذا أمر هام بشكل خاص في ضوء الاتجاه صوب أسر أصغر في اليابان، الذي يقلل في كثير من الأحيان من قدرة الجماعة الاجتماعية الأساسية على رعاية أفرادها، لا سيما رعاية الأطفال والمعوقين والمسنين. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن أن اليابان صدقت في نيسان/أبريل من هذه السنة التذكارية على اتفاقية حقوق الطفل كجزء من جهودها لعلاج تلك الشواغل.

لقد أعطتنا هذه السلسلة من الجلسات العامة للجمعية العامة فرصة لا تقدر بثمن لكي نتعرف، معرفة وثيقة، على شتى السياسات والبرامج التي اتخذتها ونفذتها الدول الأعضاء الأخرى. إن الأمثلة الكثيرة التي استمعنا إليها عن نجاح تلك الجهود تحفزنا على بذل جهود أخرى من جانبنا. ويعتقد وفدي أنه ينبغي لنا عند متابعتنا لأعمال هذه السنة أن نولي اهتماما أكبر للأسرة في السياسات التي نضعها. ومن المحتم أن تستند سياساتنا إلى احترام الفرد بدلا من التركيز على الأسرة في مجملها.

إن الدور المحوري للأسرة في العملية الإنمائية سيكون قضية أساسية في القمة العالمية للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المقرر انعقادهما قريبا. ومن الممكن أن يسهم هذان المحفلان الرفيعا المستوى مساهمة نفيسة في كفالة نجاح السنة الدولية ومتابعتها بفاعلية. وإذ نقترب من نهاية السنة الدولية للأسرة، فينبغي لنا أن نستمر في أنشطتنا لتعزيز القوة الكامنة للأسرة وتدعيم دورها ووظائفها فيما يتعلق بالمساهمة في التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة سر الختم (السودان).

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لهولندا، السيد ن. هـ. بيغمان.

السيد بيغمان (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن التعريف المستخدم للأسرة في هولندا هو "وحدة معيشية يتم فيها رعاية الطفل وتنشئته". ونحن نعلق

أهمية كبيرة على توسيع هذا التعريف وعلى مفهوم "الوحدة المعيشية". وقد تؤثر السياسات الحكومية وتدابير معينة على هذه الوحدات المعيشية إلا أن هذه السياسات والتدابير لا تتركز على الأسر في حد ذاتها ولا توجه نحوها؛ وإنما تتركز على المواطنين الأفراد، لا سيما الأطفال، المنتمين منهم إلى أسر أو إلى وحدات معيشية.

ذكرنا في مناسبات سابقة أن الحكومة الهولندية، بسبب هذه السياسة الوطنية، ترددت قليلا في البداية في تقبل فكرة السنة الدولية للأسرة. بيد أن الحكومة الهولندية قررت في نهاية الأمر أن تشارك في الإعداد لها فأنشأت لجنة وطنية مستقلة زودتها بإعانة حكومية كبيرة ويسرت حصولها على دعم مالي من الشركات. لقد تم إيلاء اهتمام خاص لعدد من الأنشطة والمشروعات في ميادين مثل الوحدات المعيشية التي يعيش فيها الأطفال الصغار، والتركيز على الأشخاص الذين يعيشون في ظروف غير مواتية من الناحية الاجتماعية، والأشخاص الذين يعيشون في ظروف "خاصة"؛ ومساعدة وحدات إسكان المهاجرين في عملية الاندماج بالمجتمع الهولندي باستخدام أساليب مصممة خصيصا لتعليم الأطفال الصغار جدا وأمهاتهم؛ وتعزيز المساواة بين الوحدات المعيشية المختلفة في هولندا، على أساس التفضيلات الشخصية والدينية والثقافية؛ وأخيرا، زيادة الوعي، وبخاصة زيادة وعي الآباء.

وهكذا، وبعد هذه البداية المترددة بعض الشيء، وفرت السنة الدولية للأسرة في هولندا الأساس للأنشطة والمشروعات ذات الأهمية الاجتماعية. وقد شاركت اللجنة الهولندية الوطنية بنشاط في المؤتمر الختامي للسنة الدولية للأسرة الذي عقد بمونتريال في الأسبوع الماضي، بغية تعزيز قبول ترتيبات الأسرة البديلة والاعتراف بها. وسيعقد مؤتمران دوليان في تشرين الأول/أكتوبر والآخر في تشرين الثاني/نوفمبر لاستكمال هذا التطور، أحدهما بشأن "مسيرة الأطفال" ويتناول حالة الأطفال المختطفين والمتبنين واللاجئين، والآخر يتناول حالة الأسر ذات العائل الواحد.

واسمحوا لي أن أشرح، بإيجاز، موقف هولندا، وأن أوضح ما نعتبره "أسرة". إن مفهوم الأسرة بصفة عامة، ينطوي ضمنا على مجموعة مختلفة من المفاهيم. فبينما تعترف هولندا بالأسرة كوحدة أساسية للمجتمع، نسلم أيضا بتنوع حياة الأسر وأسلوب معيشتها وهياكلها داخل المجتمعات وفيما بينها. وهذا التنوع أكدته نتائج المسح الاقتصادي العالمي، الذي يعلن أن النساء يقمن بإدارة شؤون ٣٥ في المائة تقريبا من الأسر في جميع أرجاء العالم. لذا، توجه سياسة الحكومة في هولندا إلى الأفراد بجميع أوضاعهم المختلفة. وهذا يتضمن الأسر والوحدات الاجتماعية المقارنة وأولئك الذين لا يعيشون داخل الأسر. ونود أن نوضح أن في مجتمعنا، إلى جانب الأسرة التقليدية المكونة من أب وأم متزوجين وأطفالهما، توجد أيضا أشكال أخرى للعيش سويا، منها على سبيل المثال، وحدات بها عائل واحد - في معظم الحالات الأم بمفردها مع أطفالها - والأفراد غير المتزوجين الذين يعيشون سويا سواء من جنس واحد أو من جنسين مختلفين.

وليس من حق الحكومة، في رأينا، أن تصدر حكما بشأن مختلف أشكال العيش سويا، بل يتعين عليها أن تركز على تنشئة الأطفال وتعليمهم. إن الأطفال، في رأينا، يجب أن يكونوا محور اهتمامنا سواء كانوا يعيشون في البيت أو غادروا البيت. وما زالوا يعتمدون على الغير - على سبيل المثال أولئك الذين يبتعدون عن البيت مؤقتا سواء لدراساتهم أو لأسباب أخرى شتى - أو بطبيعة الحال من لا بيت لهم. ولأن سياسة هولندا تركز على الأطفال بدلا من الأسرة كمجموعة، فإن هولندا ليس لديها ما يماثل سياسة الأسرة، مما يجعل من الصعب علينا أن نتماشى مع المواقف الدولية المتعلقة بهذه السياسات. إذ أنها لا تنطبق على الحالة في هولندا.

وفي السياق العالمي، تختلف الهياكل الأسرية والتقاليد والقيم على نحو ملحوظ للغاية لدرجة أنه يبدو من غير المحتمل أن تسفر المشاورات الدولية الخاصة بشؤون الأسرة عن تدابير دولية يمكن تطبيقها على نطاق واسع لتعزيز الحياة الأسرية. وحكومة هولندا قلقة من إمكانية أن تصبح المناقشة على الصعيد العالمي مقصورة على الدفاع عن قيم معينة فيمكن أن تستخدم على وجه التحديد لترسيخ الآراء السلبية بل وحتى التحيز والتمييز ضد أي شكل من أشكال الأسر بخلاف الأسرة التقليدية المألوفة المكونة من أب وأم وأطفال.

في الختام، اسمحوا لي أن أؤكد على أننا نشعر شعورا قويا بأن الاهتمام بالأسر بكل أشكالها المتنوعة يجب ألا يؤدي إلى الإقلال من الاهتمام بحقوق الأفراد. فكل الوحدات المعيشية، في نهاية المطاف، مكونة من

أفراد، واحترام حقوق الأفراد وكرامتهم يمكن أن يعزز من وجود تفاهم أكبر بين الشعوب والأمم والثقافات.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لسعادة الدكتور خوزيه برنارد بالايس أرانا، نائب وزير خارجية نيكاراغوا.

السيد بالايس أرانا (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن التغيرات المذهلة الجارية على الساحة الدولية، تؤثر على نطاق العلاقات بين الدول وكذلك على العلاقات فيما بين المجموعات الاجتماعية، التي لها هوياتها وثقافاتها ونماذج حياتها المختلفة داخل تلك المجتمعات. والأسرة التي عادة ما يُنظر إليها على أنها الوحدة الأساسية للمجتمع ومحور شبكة اتصال وتلاقي المنظمة الاجتماعية، تمر بعملية تغيير سريعة بدأت في بعض المجتمعات تؤثر على مفهوم الأسرة ذاته. وقد أعاد مؤتمر القاهرة التأكيد على مفهوم الأسرة بوصفه النواة الطبيعية والأساسية للمجتمع.

إن الاحتياجات الملحة الناجمة عن متطلبات التنمية والنمو الاقتصادي والتكيفات الهيكلية والفقر المدقع كلها لها أثرها على هيكل الأسرة، وتؤدي إلى ضرورة اندماج النساء اندماجا كاملا في سوق العمل، وتغيير العلاقات بين الجنسين مما يكون له أثره بالتالي على حجم الأسرة ويؤدي إلى زيادة الأمومة المبكرة وانهيار الزيجات. وفي البلدان التي اتخذت فيها الصراعات أبعاد العنف الاجتماعي، تأثرت الأسرة بالانفصال القسري والتشرد وتفكيك أواصر الأسرة. وفي كل هذه الحالات يكون الأطفال أشد المتضررين.

لقد شارك بلدنا مشاركة نشطة في الاجتماع التحضيري الإقليمي لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في الإعداد للسنة الدولية للأسرة، الذي نظمته اللجنة الاقتصادية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وبهذه المناسبة أصدرنا إعلان قرطاجنة، والمقترح الإقليمي للإعداد لمسارات العمل لمساعدة أسر منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وقد سلَّم ذلك الإعلان بعمليات التغيير المعقدة الجارية في إقامة الأسرة في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والعلاقات الوثيقة بين الأسرة وعمليات إضفاء الطابع الديمقراطي والسلم، وما للتعاون بين بلدان المنطقة ومؤازرة الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية من أهمية بالنسبة للسياسات والخطط والبرامج التي توضع لدعم الأسر وتعضيدها.

ونحن متأكدون من أن الاتفاقات المتجلية في الإعلان آنف الذكر وفي المقترح الإقليمي ستساعد في تعزيز الأسرة بوصفها عاملا قائدا في توفير رفاهها، وستعزز إدماجها في علاقات المساواة والتضامن والتعاون والمودة والاحترام، كما ستعزز القيام بعمل ملموس واسع النطاق ومسؤول بين الحكومة والمجتمع للصالح العام للأسرة.

إن البرنامج الحكومي الذي وضعته سعادة رئيسة الجمهورية فيوليتا باريوس دي شامورو، به إصرار سياسي واضح على توجيه الموارد صوب الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي والأخلاقي الكامل للأسرة النيكاراغوية بعد عقد من الصراع السياسي والعسكري.

إن الأسرة هي التي تنقل القيم وقواعد السلوك وتلعب دورا هاما في الجوانب الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع. وهي أصغر مجال اجتماعي للتفاعل اليومي ولتعزيز رفاه الأفراد.

والأسرة النيكاراغوية دأبت، تقليديا، على تكليف الرجال والنساء بأدوار مختلفة. غير أن هذه الحالة تغيرت نتيجة للعوامل الاجتماعية - الاقتصادية التي ظهرت في العقود الأخيرة وأدت إلى زيادة مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى إعادة تعريف أدوار النساء والرجال.

وينص دستور نيكاراغوا السياسي على أن الأسرة هي اللبنة الأساسية للمجتمع وأن لها الحق في الحماية من المجتمع ومن الدولة وفي كفالة حقوقها. وينص الدستور الحالي والقوانين التي تم سنها بموجب الدستور على حقوق الأسرة.

وقد أدلت الرئيسة تشامورو اهتماما خاصا لاستعادة المبادئ والقيم الأخلاقية للأسرة في نيكاراغوا، ولتعزيز الاحترام داخل الوحدة الأسرية، والأهم من ذلك كله لتعزيز وحدة الأسرة باعتبارها الركيزة الرئيسية للمجتمع والعامل الأساسي في المصالحة الوطنية وحكومة نيكاراغوا عاقدة العزم اليوم على أن تحافظ على القيم الأساسية للأسرة في نيكاراغوا، كالتضامن بين أفراد الأسرة، والأهم من كل

شيء المهمة التعليمية للأسرة باعتبارها الناقل للقيم الأخلاقية والمدنية الى الأجيال المقبلة.

ولدى قيام حكومة نيكاراغوا بالعمل لتحقيق أهداف السنة الدولية للأسرة أنشأت لجنة وطنية تعنى بالسنة الدولية للأسرة يشترك فيها ممثلون عن شتى الوزارات، والمنظمات غير الحكومية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

وأسندت وزارة الشؤون الاجتماعية مهام محددة للجنة الوطنية من بينها إعداد مشروع أولي لقانون الأسرة لتوطيد واستكمال التشريعات الحالية، ونشر أهداف السنة الدولية للأسرة على الصعيدين الوطني والدولي، والقيام بأنشطة تستهدف تعزيز التكامل الأسري في المجتمع المحلي.

وتهتم عملية تغيير المناهج التعليمية التي تقوم بها وزارة التعليم بالتأكيد بشكل خاص على تعزيز القيم الأسرية باعتبارها المحور الأساسي للتنمية الإنسانية والحياة الديمقراطية. ومنذ عام ١٩٩٣ يشارك الآباء بنشاط في المجالس الاستشارية التي تنشئها هذه الوزارة وفي المدارس والمعاهد على مستوى التعليم الأساسي.

ومن الوظائف الرئيسية للمعهد المعني بشؤون المرأة في نيكاراغوا حماية المرأة في الأسرة والمجتمع في محاولة لإدماجها كيما تشارك على قدم المساواة في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، مع التأكيد الخاص على الصحة العامة للمرأة والأطفال.

وفي نفس الوقت، تضع برامج وزارة الصحة المكرسة لما يسمى بالصحة التناسلية تأكيدا خاصا على تعزيز الاحترام الذاتي للمرأة وعلى تقوية نواة الأسرة ووحدتها الأساسية. وفي جهد يرمي الى تحسين نوعية حياة السكان، أجرت وزارة الصحة تغييرات عميقة في تنظيم الخدمات وتوفيرها. وتم تطوير الإدارة لجعلها أكثر ديمقراطية من خلال المشاركة المجتمعية وذلك بإنشاء مجالس صحية تضم إدارات متخصصة كان لها أثر حاسم في تنظيم الخدمات وزيادة فعاليتها.

وبالمثل، تحاول السياسات التي تتبعها وزارة العمل أن تضمن حدا أدنى للأجر الذي يحصل عليه العمال يكون خلوا من التمييز بين الجنسين ومتمشيا مع الاحتياجات الأساسية للأسرة المتوسطة في نيكاراغوا ومع مطالب العمال في مناطق الحضر والريف. وحاولت الوزارة أيضا التوصل الى اتفاقات ومواثيق جماعية لضمان حوافز مثل التأمين ضد الحوادث، وعلاوات تصرف على أساس الأقدمية، ومزايا لحماية الأمومة، وتعويض يصرف على أساس الأقدمية عند انتهاء عقود العمل.

وعلاوة على ذلك، يواصل معهد الإصلاح الزراعي في نيكاراغوا تخصيص سندات ملكية لأراض مزروعة للأسر، بغية تعزيز المحافظة على الإرث الأسري، وبالتالي المحافظة على الوحدة الأسرية.

ولكن فيما يتجاوز نطاق السنة الدولية تمثل الأسرة مركز الاهتمام الرئيسي في سياسة المصالحة الوطنية التي تنتهجها حكومة الرئيسة تشامورو. ونحن نعتقد أن عملية السلم في نيكاراغوا ينبغي أن تبدأ في الأسرة ذاتها، بعد أن تم تقسيمها نتيجة لعقد من الحروب والعداوات من كل الأنواع. ونعتقد أننا خطونا خطوة هامة على هذا الطريق الشاق، وأن إنجازاتنا ستكون لا رجعة فيها.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد رياض الرحمن، الممثل الدائم لبنغلاديش.

السيد رحمن (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل خمس سنوات، قررت الجمعية العامة إعلان عام ١٩٩٤ سنة دولية للأسرة. ومنذ ذلك الحين، اضطلعت بأعمال تحضيرية مركزة الحكومات، والأمانة العامة للأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة، واللجان الإقليمية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية لإعطاء مضمون لأهمية الأسرة ولإبراز أهمية الوعي بها لدى صناع القرار والجماهير العريضة، ليس فقط باعتبارها الوحدة الأساسية للحياة الاجتماعية، بل أيضا باعتبارها المحرك الرئيسي لتعزيز النمو الداعم بيئيا، والعدالة المجتمعية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان على كل مستويات المجتمع. ونود أن نشيد إشادة خاصة بالرئيس أمارا إيسي على خطابه الافتتاحي وبالأمين العام على تحديده بشكل شامل الخطوات التي اتخذت لعرض هذه القضية الآن وفي المستقبل.

إن المجتمع الدولي، باستهلاله السنة الدولية للأسرة وإعلانه ١٥ أيار/مايو يوما دوليا للأسر يحتفل به سنويا، يكون ساعيا الى تسليط الضوء على الحاجة الى مواصلة النهوض بتنفيذ تدابير المتابعة، التي ستُبقي فكرة الأسرة في طليعة الاهتمامات وعلى أهمية الأسرة باعتبارها

عاملا فعالا حاسما في عملية التنمية ومستفيدا منها، وكنواة أساسية في المجتمع لتوليد القيم المعنوية والأخلاقية.

لقد ظهرت تصورات أساسية عديدة تكتسب اعترافا واسعا ولكنه يحتاج الى زيادة تشجيعه وترسيخه. فهناك أولا وقبل كل شيء تصور بأن صكوكا رئيسية أصدرتها الأمم المتحدة - سواء كانت بشأن حقوق الإنسان، أو بشأن تطور السياسات الاجتماعية، أو بشأن برامج العمل العالمية المعنية بالتنمية - تركز بشكل متزايد على الإنسان، وتنادي بدورها بتوفير أقصى قدر ممكن من الحماية والمساعدة للأسرة. والعنصر الجوهري الثاني هو المساواة بين الجنسين، ومشاركة المرأة على قدم المساواة في العمل وتقاسم مسؤولية الوالدين، وأهمية حقوق الأطفال. والعنصر الثالث هو الإدراك أنه على الرغم من وجود مفاهيم شتى للأسرة في مختلف النظم الاجتماعية والثقافية والسياسية، فإن هناك عناصر مشتركة عديدة في المشاكل التي تواجه الأسر في كل بقاع العالم. وربما كان أهم هذه العناصر هو الوعي المتعاظم، كما أوضح رئيس الجمعية العامة أن:

> "السياسات الاجتماعية يجب أن تستجيب لمبادئ كلية تتركز على الأسرة" (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٣٥، الصفحة ٣)

والواقع، أن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين أعرب عن الوعي بأن الأسر هي أكمل تجسيد على المستوى الشعبي لعوامل القوة والضعف في بيئة الرعاية الاجتماعية والإنمائية، وهي بصفتها تلك، تتيح نهجا شاملا وجامعا بشكل فريد إزاء القضايا الاجتماعية.

واليوم، يتمثل التحدي الأساسي الذي يواجهنا في دعم مركز الأسر باعتبارها العامل الحفاز الرئيسي للتقدم الاجتماعي والتنمية وفي تعزيز دورها باعتبارها النواة الأساسية للنهوض بالقيم المعنوية والأخلاقية، والتعليم، والحقوق والمسؤوليات، وباعتبارها الركيزة الأساسية للديمقراطية. وإذا أردنا أن يكون للمنجزات الرائعة للسنة الدولية للأسرة أي تأثير دائم، فسيكون من الأمور الحتمية الحاسمة تعزيز وتنفيذ إجراءات المتابعة للأهداف التي وضعناها معا.

تولي بنغلاديش الاحتفال بهذه السنة الأهمية الواجبة وكذلك التطلع الى ما يتجاوزها. وقد تم الاضطلاع بطائفة عديدة من الأنشطة للاحتفال بهذه السنة. وهي تتضمن أنشطة بناءة تفيد الأسر في كل أنحاء البلد. وقد أصبح التأكيد على المساواة بين الجنسين في المجتمع وفي الأسرة عاملا إضافيا في خلق وعي أكبر بدور الأفراد الأعضاء داخل هذه الوحدة الأساسية للمجتمع.

ثمة هدف رئيسي تسنى التوصل اليه هو الاعتراف الإجماعي بدور الأسر في تعزيز النمو الدائم والتنمية المستدامة. وتقوم إدارة الخدمات الاجتماعية في بنغلاديش بتنفيذ عدد من البرامج في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، لضمان التنمية الاقتصادية الاجتماعية المتوازنة للأسر. ويجري التأكيد على التنمية الأخلاقية والمادية للأسرة. ومجالات هذه التنمية تتضمن الصحة والإصحاح والتعليم والمهارات المطلوبة للعمل الخاص والترفيه.

إن الأسر هي حقا لبنات بناء المجتمع وهي النسيج الأساسي للعلاقات الإنسانية. ونحن ملتزمون التزاما عميقا بالتأييد والدعم الواجبين للأسر بوصفها وسيلة توفير مستقبل أفضل لأطفالنا، والوحدة الاجتماعية الأساسية لتعزيز المجتمعات المحلية والمجتمعات الوطنية والمجتمع العالمي.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثلة لختنشتاين، السيدة كلوديا فريتش.

السيدة فريتش (لختنشتاين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد كانت الأسر في الماضي تعرف في معظم الأحيان بأنها "أصغر نظام ديمقراطي في قلب المجتمعات". وعند بدء السنة الدولية للأسرة، تم التأكيد على أن الأسر بوصفها مجموعة الوحدات الأساسية للمجتمع مخولة للحصول على أقصى قدر من الحماية والمساعدة لتمكينها من الوفاء بدورها في ضمان تنمية أعضائها الأفراد والمجتمعات.

إن الأسر، من الناحية المثالية، المصدر الأساسي للتنشئة والرعاية. فهي التي تنقل القيم والثقافات وتشكل واحة في التنافس العالمي. وما زالت الأسر مؤسسات الرعاية الأساسية. فهي التي ترعى أفرادها سواء كانوا صغارا أم مسنين، مرضى أو معوقين. ومن خلال الأسرة

يكتسب الأطفال المعرفة والمهارات التي سيستفيدون منها عندما يكونون بالغين.

ولا توجد نظرة بسيطة الى الأسرة، ولا تعريف سهل للسياسة الأسرية. فالى حد ما، تؤثر جميع السياسات على الأسر. ومع ذلك، إن السياسات والبرامج التي تنحو الى الاستناد أساسا الى مفاهيم ونماذج الأسرة لعلها لم تعد، نظرا للتغيرات الرئيسية التي حدثت في معظم المجتمعات في العقود الأخيرة، تظهر الحقيقة الواقعة.

إن الأشكال التقليدية للأسرة آخذة في التغير. فالتحسينات في وسائل الاتصال وإمكانية الوصول الى المعلومات تمكن أفراد الأسر من الحصول على اتصال متزايد بأفكار ومعايير سلوكية تتجاوز مجالاتهم التقليدية. والعوامل الاقتصادية ترغم الأسر على الانفصال عندما يهاجر أفرادها بحثا عن عمل. ففي خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا تقلص عدد الأسر الموسعة، ولم تعد الأسر ذات الوالد الوحيد شيئا خارجا عن المألوف. فاليوم، ما بين ربع وثلث جميع الأسر في أرجاء العالم يترأسها والد وحيد تصل نسبة النساء بينهم الى ٩٠ في المائة. ويتمثل أكثر جوانب الحياة اليومية إلحاحا بالنسبة للعديد من الأسر، وخاصة الأسر ذات العائل الوحيد التي تدير شؤونها النساء، في الحاجة المستمرة الى تحقيق التوازن بين العمل والمسؤوليات الأسرية. وثمة حاجة ماسة الى نظم دعم اجتماعي ملائمة للحالات الفردية.

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للسنة الدولية في تحقيق العدالة بين الجنسين في الأسرة، وهذا ينطوي على التقاسم المنصف للمسؤوليات. ويتطلب تقاسم الأدوار بين الرجال والنساء مناظير جديدة. وأنماطا جديدة للمشاركة. لذا، يبدو من الضروري إيلاء اهتمام كبير للبحث عن أدوار ومسؤوليات جديدة للرجال وتعزيزها. فالآباء يمكن أن يحصلوا على تثقيف أوسع نطاقا بالحياة الأسرية، وعلى اجازات لرعاية الأطفال، وما الى ذلك من الحوافز الأخرى التي يمكن توفيرها لتشجيعهم على الاضطلاع بأدوار جديدة أوسع نطاقا، لاسيما فيما يتعلق بالأعمال المنزلية ورعاية الطفل وتنظيم الأسرة ولتمكينهم من هذا الاضطلاع. كما يجب تمكين النساء وهن يتأثرن بالضغوط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية المستمرة من أن يستكشفن فرصا جديدة بالنسبة للتعليم والتوظيف وتحقيق التوازن بين العمل والمسؤوليات الأسرية.

إن الأسر موارد قيمة للوقاية من الجريمة والجنحة. وثمة قضية هامة هي الوقاية من العنف داخل الأسر. فالعنف الموجه ضد النساء والأطفال متفش ويؤثر على الأسر في كل مكان وفي جميع الطبقات الاجتماعية. فالنساء يخبرن العنف كشكل من أشكال التحكم، وهذا يحد من قدرتهن على مواصلة الخيارات في كل مجال من مجالات الحياة تقريبا. وهو يعرقل التنمية البشرية للنساء أنفسهن ويؤثر على رفاه الأطفال والأسر.

ونحن نرحب بتعيين المقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة. وهذا من أهم نتائج المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد بفيينا في العام الماضي. وبموافقة المؤتمر على تعيين مقرر خاص، فإنه قد سلم بأن ممارسة العنف على أساس الجنس في المجالين العام والخاص على حد سواء انتهاك لحقوق الإنسان.

إن الأنشطة التي قامت بها لجنة التنسيق الوطنية للسنة الدولية للأسرة بلختنشتاين كانت تستند أساسا الى الاعتبارات التالية: إن التغيرات في حياة البشر وبصفة خاصة في حياة الأسرة ترتبط ارتباطا وثيقا بالتجارب العاطفية والاجتماعية المكثفة؛ وفي العيش في ظل هذه التغيرات يفيد الوعي الشخصية الفردية والمجتمع على حد سواء. ونتيجة لذلك، يمكنه تخفيف أو حتى منع نشوء المشاكل الاجتماعية والنفسية. مثل السقوط في هوة الفقر والإدمان على المخدرات والميل الى الانتحار، وضمان وسيلة العيش وتنشئة الأطفال والمشاركة. كلها مجرد مهام قليلة من المهام الكثيرة التي يتعين على الأسرة أن تضطلع بها. فالأسر مثقلة بالأعباء النفسية والاجتماعية التي تفوق طاقتها وبالتالي تحتاج الى الدعم والمساعدة.

لقد كان أحد الاعتبارات الرئيسية في تنفيذ الأنشطة التي خططنا لها في لختنشتاين هو أن الأسرة تحدث فيها تغيرات، وضرورة ألا يفضي تنفيذ التدابير الداعمة للبيت وللأسرة الى سيطرة الدولة على الأسرة. وفي إقامة البنيات الأساسية لدعم الأسرة، لم تكن الدولة ومؤسساتها هي الأساس. فمسرح الأحداث هو الأسرة نفسها. وأي إجراء داعم ينبغي أن يكون مشتركا وإبداعيا وخلاقا.

وفي ظل هذه الخلفية شرع في برنامج لتقديم المساعدة للأسر في أوقات الأزمات وفي فترات الانتقال. وثمة برامج أخرى تركز على الإدمان على المخدرات داخل

الأسرة، والاستغلال الجنسي للأطفال، والمشاكل الراهنة في ميدان التعليم وإدارة الأزمات داخل الأسرة.

لقد قيل مرارا وتكرارا أن الأسرة، بوصفها الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع، هي الانعكاس الكامل لمواطن قوة المجتمع وضعفه. وعلى الرغم من التغيرات العديدة في المجتمع التي كان لها أثرها على دور الأسرة، فمازالت هي التي توفر الإطار الطبيعي للدعم العاطفي والمادي اللازم لنمو أعضائها وتطويرهم. ولابد من تعزيز وجود أسر قوية وديمقراطية بوصفها عنصرا هاما لإقامة مجتمع ديمقراطي بنفس القدر من القوة.

الرئيس: أشكر ممثلة لختنشتاين على بيانها وأعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية، السيد غولامالي خوشرو.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يبدأ ملاحظاته بالتسليم والإقرار بالأساس المنطقي لإعلان الجمعية العامة بالاجماع عام ١٩٩٤ - السنة الدولية للأسرة، وهي السنة التي سيترسخ فيها اقتناع شامل بتكريس العمل المكثف والتعاون الدولي باسم الأسرة بغية تحقيق التقدم الاجتماعي والتنمية.

إن الأسرة، باعتبارها المؤسسة الأساسية للنمو البشري والسعادة، قد واجهت في العقود الأخيرة تهديدا بالتحولات الهيكلية والثقافية في المجتمعات الغربية. وإن ادخال نهج السوق إلى الحياة اليومية قد أضعف بصورة حادة الإيمان والممارسات المألوفة للأسرة، والمجتمعات الدينية والمحلية. وهذه العمليات الجديدة قد خلقت مشاكل أخلاقية خطيرة بدلا من المشاكل التقنية.

وإذ تمضي النزعة العصرية قدما، تزداد الروابط القوية للمجتمعات التقليدية ضعفا، بينما تزداد قوة الحاجة إلى رعاية أحدنا للآخر. وهكذا نجد أنفسنا في حالة تناقضية: إن مزيدا من العصرية يؤدي إلى الاعتماد على السوق والبيروقراطية، مما يسهم في تدمير الحداثة نفسها. ولحل هذه المعضلة يجب أن نولي أهمية قصوى للأسرة والتعليم والدين. ومن خلال إعادة الهيكلة هذه للحياة اليومية وللنظم الاجتماعية يمكننا أن نخلق توازنا صحيحا بين الالتزام الأخلاقي والحرية الفردية. ومن المحزن للغاية أن أساس الأسرة في الحالة الراهنة أصبح ضعيفا إلى حد أن الاستقلالية الذاتية قد حلت محل المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية. وبالتالي إن النزعة الفردية الضيقة، التي تركز بشكل مؤثر على الشؤون الفردية المباشرة، تتطور باستمرار على حساب السعادة العامة والتماسك الاجتماعي. ومن المؤسف أن وسائط الإعلام، في تنافسها في سوق الفنون والثقافات الرائجة، تثير نزعة الفردية القائمة على النفعية والمتعية، والمغالاة في أهمية الرغبات الآنية والنزوات العاطفية والاهتمامات السطحية.

إن عزو هذه الأهمية القصوى إلى المصلحة الذاتية، بالاقتران بالتعلق المتزايد برفاهيات الحياة، قد أدى إلى تفكك الروابط الاجتماعية والعلاقات الأسرية. وهذه التغيرات المأساوية في المجتمعات الغربية قد أدت إلى نسبة عالية من حالات الطلاق، لكل زواج من زواجين تقريبا، وتردد واسع الانتشار في الإقبال على الزواج، وقبول متزايد للعلاقات الجنسية قبل الزواج وخارج إطار الزواج. والأسوأ من ذلك أن انتشار إساءة استخدام الجنس ضمن الأسرة والعنف داخل الأسرة قد أدى إلى عدد متزايد من حالات الفرار من المنزل والجرائم.

إن حكومة جمهورية إيران الإسلامية، منذ إنشائها، قد بذلت كل جهد لتهيئة بيئة مشجعة ومساعدة على ازدهار الأسرة. والمواد ١٠ و ٢١ و ٢٩ و ٣٠ و ٣١ و ٤٣ من دستور جمهورية إيران الإسلامية تؤطر القوانين والأنظمة والخطط الوطنية المتعلقة بالأسرة واستقرارها. وهذه الأحكام الدستورية تستند إلى مبادئ القوانين وقواعد السلوك الإسلامية.

وهكذا تعتبر جمهورية إيران الإسلامية الأسرة قلب المجتمع وتؤيد أي حركة تسهم في تقويتها وتعزيزها. ولقد أكد إعلان عام ١٩٩٤ السنة الدولية للأسرة على الحاجة إلى مزيد من الاهتمام المكثف بالصعوبات القائمة التي تواجه الأسرة في أنحاء العالم وتقييمها المستفيض.

تؤيد جمهورية إيران الإسلامية المبادرات التي تم الشروع بها في السنة الدولية للأسرة لأنها تؤمن بالحاجة إلى توسيع الجهود الجماعية للقضاء على المشاكل المشتركة. ولقد شاركنا مشاركة صادقة وفعالة في هذه الأنشطة. وكانت الخطوة الأولى تشكيل لجنة وطنية من مختلف المنظمات داخل البلد. إن هذه المنظمات تدير شؤون الأطفال والنساء والشباب وكبار السن والمعوقين. وقد أدت الدورات العديدة التي عقدتها هذه اللجنة إلى وضع التقرير الوطني.

تتضمن الأمثلة المحددة على أنشطة إيران في هذه السنة استعراضا لقانون حماية الأسرة بمساعدة مكتب شؤون المرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في طهران؛ والمسابقة الفنية التي شرعت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للأطفال في مخيمات اللاجئين؛ وبناء المكتبات في مخيمات اللاجئين في جهد تعاوني بين المفوضية ووزارة الداخلية؛ وتنفيذ وزارة الصحة لتلقيح الأطفال على المستوى الوطني ضد شلل الأطفال؛ وتعبئة وسائط الإعلام الجماهيرية للنهوض بالسنة الدولية للأسرة؛ وعقد مؤتمر إقليمي بشأن مسائل الأسرة بالتعاون مع أنشطة صندوق الأمم المتحدة السكاني؛ وعقد حلقات دراسية للشباب عن الزواج ومؤتمر الأسرة والآباء والأمهات والأساتذة بشأن السنة الدولية للأسرة.

إن السنة الدولية للأسرة فرصة لإعلام الجميع بما فعلته البلدان أو ما تعتزم فعله لتقوية وتعزيز مؤسسة الأسرة. وقد حانت لحظة تشاطر ثمار عملنا، وتبصرنا للصعوبات وحلولنا الناجحة. وليس هناك شك أن التعاون الإقليمي والدولي المعزز في الشؤون المتصلة بالأسرة وإعداد وتنفيذ المقترحات والمخططات للتنسيق بين التنمية الاجتماعية الاقتصادية ومصالح الأسرة سيفتح الطريق أمام التعاون المستقبلي في جهود مماثلة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠